مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

دراسة حديث الجساسة ورد شبهات حوله

د.عصام بن عبد الله السناني
أستاذ السنة المشارك في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

ملخص البحث :

١- تناول البحث تحقيق درجة حديث فاطمة بن قيس ﵁ في قصة الجساسة بعد جمع متابعاته وشواهده ، ووصل إلى إثبات صحة الحديث وعدم وجود علة فيه أو شذوذ.

٢- بين البحث أن لا تعارض بين هذا الحديث وبين الأحاديث التي ذكر فيها النبي صلى الله عليه وسلم عدم بقاء أحد ممن هو على وجه الأرض بعد مائة سنة من مقولته.

٣- أثبت البحث عدم طعن أحد من أئمة النقد في إسناد أو متن هذا الحديث كما فعله بعض المعاصرين ، مما يعزز جودة أصول صحيح الإمام مسلم.

٤- أظهر البحث جانباً من طريقة النقاد في نقد الروايات في باب "علم العلل".

٥- عالج هذا البحث إشكالاً في حديث له تعلق بما يجب اعتقاده من أشراط الساعة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

د.عصام بن عبد الله السناني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .. وبعد. فهذا بحث بعنوان : (**تحقيق طلبة الحبر العلامة في بيان صحة حديث الجساسة**) ، وقد سلكت في هذا البحث خطة تتكون من : المقدمة ، وبابين ، ثم خاتمة ، وفهرس المصادر والمراجع.

– فالمقدمة تشتمل على :

(١) أهمية البحث. (٢) مشكلة البحث. (٣) هدف البحث. (٤) منهج البحث وإجراءاته. (٥) خطة البحث. (٦) الدراسات السابقة.

(١) أهمية البحث

تنبع أهميته من عدة أمور :

١- يحرر هذا البحث درجة الحديث المسمى بحديث الجساسة من حيث الصحة والضعف بسبب طعن بعض المعاصرين في سنده ومتنه ، ويبين مدى توافق ما ذكروه مع طريقة أهل النقد في تحقيق شروط الحديث الصحيح.

٢- يعتبر البحث تطبيقاً لتحقيق شرط من شروط صحة الحديث ، وهو شرط انتفاء الشذوذ والعلة بإثبات أو نفي تعارض هذا الحديث مع غيره من الأحاديث أو اختلاف رواته.

٣- يعالج هذا البحث مشكلة الطعن في أصول صحيح مسلم فيما لم ينتقده أئمة الحديث عليه ، ويعزز مكانة صحيح الإمام مسلم.

٤- يظهر البحث جانباً من طريقة النقاد في نقد الروايات في باب "علم الشذوذ والعلة".

٥- يزيل البحث إشكال حديث له تعلق بباب من أبواب الإيمان بعلم الغيب الذي أمرنا بالتسليم فيه للنبي ﷺ المعصوم فيما صح عنه.

(٢) مشكلة البحث

هذا البحث يبين مشكلة ظهرت في العصور المتأخرة حين طعن بعض العلماء بحديث الجساسة من حيث المتن ومعارضته لبعض النصوص الأخرى ، وخاصة مخالفة هذا الحديث لحديث النبي ﷺ الذي فيه فناء من كان حياً

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

على ظهر الأرض بعد مائة سنة من مقولته ﷺ ، بينما يثبت حديث فاطمة بنت قيس ﵂ وجود الدجال منذ عهد النبي ﷺ إلى قرب قيام الساعة ، مع أنه لم يتجرأ أحد منهم على الطعن في سنده ، وكان أول من أظهر هذا القول الشيخ محمد رشيد رضا وبعض شيوخه المعاصرين ، كما جاء مثل هذا في ثنايا فتاوى لشيخنا العلامة محمد الصالح العثيمين الذي كنت ناقشته قديماً فيه ، فأمرني بالكتابة في هذا الموضوع فلم يتيسر لي حينها ، ومع أنه لم يطعن أحد فيما سبق في إسناد الحديث ، إلا أنه – مع الأسف – لم يمض وقت إلا وقد ألف بعض لم يسلك قواعد المحدثين ولا فهم أصولهم ، فزاد تضعيف الحديث من حيث الإسناد بمحاولة تلمس العلل على طريقة من يقرأ جملة فيفهم كل كلمة لوحدها دون ما سبقها أو لحقها ، ولن يتعرض البحث لمن تكلم في إسناد الحديث لأنه قول مبتدع لم يقله أحد ممن سلف ، لا يرجع فيه قائله إلى فهم أو أثارة من علم ، لكني أبرزت الرد على مثل هذه القول – جملة – من خلال سياق جودة طرق الحديث ومن خرجه ، مع ذكر نصوص الأئمة والحفاظ بعدم وجود علة في إسناد الحديث ، وركزت على إبراز ما استشكل في متنه بين المحدثين قديماً وحديثاً.

(٣) أهداف البحث

يهدف هذا البحث للوصول لبعض المقاصد ، ومنها :

١– النظر في منهج أئمة النقد المتقدمين في تصحيح الأحاديث من خلال التحقق من انتفاء الشذوذ والعلة في الحديث موضوع البحث.

٢– بيان الحكم الصحيح على حديث الجساسة ، ورد الشبهات حول إسناده ومتنه.

٣– الدفاع عن صحيح مسلم فيما خرجه في أصول صحيحه.

٤– سد الباب أمام كل متسلق لأسوار السنة النبوية متكئاً على زلات بعض أهل العلم بأقوال محدثة.

٥– الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، ورد زعم التناقض في الأحاديث التي تلقاها علماء السنة بالقبول.

(٤) منهج البحث وإجراءاته

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي بجمع الروايات ، ثم بالمنهج التحليلي والنقدي الذي يعتبر الأنسب لمثل أغراض هذه الدراسة محل البحث. وقد انتهجت في هذا البحث ما يأتي :

١– بدأت بسياق الحديث تاماً باللفظ الذي رواه مسلم ثم أتبعه بمن تابعه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٢- أتوسع في تخريج حديث فاطمة بنت قيس ﵂ من طريق عامر الشعبي ، مع ذكر ما يوجد من متابعات له ، مبيناً صحة ما صح منها أو إعلال ما كان معلاً.

٣- أسوق الرواة عن الشعبي بحسب الكتب التي خرجت أحاديثهم : ما رواه مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذي ، ثم النسائي ، ثم ابن ماجه ، ثم أحمد ، ومن عداهم فبترتيب من خرج له الأقدم وفاة ، إلا ما كان في أسانيدها المتروكون فأجعلها آخراً.

٤- اكتفي في سياق متابعات الرواة عن الشعبي بذكرهم دون الأسانيد إليهم مقتصراً على ذكر من رواه عنهم من أصحاب الكتب إذا طالت اسانيدهم ، إلا من اختلف في روايته منهم فأذكر الرواة عنه لبيان الاختلاف بينهم ، أو ما كان له إسناد واحد.

٥- أبين علل أحاديث الرواة عن الشعبي إن وجدت ، مع بيان الراجح منها.

٦- لا ألتزم بذكر مرتبة الرواة الذين رووا الحديث عن الشعبي لثقتهم إلا من كان ضعيفاً فأبينه ما لم تدع الحاجة لغير ذلك ، وكذا أبين مرتبة الرواة في أسانيدهم خاصة إذا توقف عليه تقوية الوجه أو تضعيفه.

٧- اقتصر في الحكم على أي متابعة في البحث على موطن العلة أو الطعن مورداً كلام أئمة النقد في الرواة أو الإسناد إذا وجد.

٨- أورد الشواهد لحديث فاطمة بنت قيس ﵂ مبيناً من خرج أحاديثهم ، مع بيان مرتبتها من حيث النقد الحديثي ، وإمكانية نفي الغرابة عن حديث فاطمة بنت قيس بها.

٩- أعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية بذكر رقم الحديث ، أو برقم الجزء والصفحة إذا لم يوجد الترقيم فيها.

١٠- أوثق ما أنقله من كلام العلماء في الرواة أو الأسانيد بعزوه إلى مصدره أو مرجعه ، مع بيان ما يحتاج إلى إيضاح من الأمور المشكلة إن وجدت.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

(٥) خطة البحث

– أما الخطة فتتكون من بابين :

الباب الأول ، وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول** : مكانة أحاديث صحيح مسلم ، وحكم نقد المتأخر لِمَ لَمْ ينتقد.
- **المبحث الثاني** : دراسة حديث "الجساسة" من طريق فاطمة بن قيس ﵂ وغيرها.

الباب الثاني ، وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول** : الحكم على حديث الجساسة وأقوال العلماء فيه.
- **المبحث الثاني** : شبهات حول حديث الجساسة.

ثم خاتمة البحث ، وتشتمل على : أ – أهم النتائج. ب – التوصيات.

(٦) الدراسات السابقة

وقفت على بحوث تناولت حديث فاطمة بنت قيس ﵂ في الجساسة ، وهي :

١– حديث الجساسة دراسة موضوعية للدكتور سعد محمود حسين في مجلة العلوم الإسلامية العدد الأول ، ربيع الثاني ، ١٤٣٠هـ.

٢– قصة الجساسة في الحديث النبوي دراسة تحليلة للدكتور يحي حسين أحمد ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ٩ ، العدد ٤ ، ٢٠١٠م.

٣– شبهات حول حديث الجساسة وردّها للدكتور سعيد المرصفي ، طباعة مؤسسة المنار بالكويت ، مؤسسة الريان ببيروت ، ١٤١٨هـ.

* ولم تستقص هذه البحوث طرق حديث الجساسة ولم تحققها تحقيقاً نقدياً ، ولم تتبع اختلاف الروايات فيها ، وإنما اعتمدت في الحكم على النقل عن الحافظ ابن حجر ، وأما ما يتعلق في الشبهات فلم أر أنها أضافت شيئاً جديداً عما كتبه المدافعون عن هذا الحديث في ثنايا كتب الدفاع عن السنة النبوية ضد أصحاب المدرسة العقلية ، ولذا تعمدت أن لا أنظر فيها حتى انتهي من بحثي ، فلما نظرت فيها لم أر ما أستفيده زيادة عما

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

كتبته ، إلا ما زادوه من مسائل لم أر بحثها كافتراء من زعم أن الحديث كان من مسيحيات تميم ﷺ ، وكبحث محمد رشيد رضا المتعلق بالاستفهام عن كون النبي ﷺ يصدق الكاذب أم لا ؟ وفيه ما فيه من التعريض بالصحابة الذي يخرج عن نطاق مثل هذه البحوث النقدية التي تخاطب العقل المسلِّم للسنة النبوية الصحيحة.

الباب الأول :

● المبحث الأول : مكانة أحاديث صحيح مسلم ، وحكم نقد المتأخر لِمَ لَمْ ينتقد.

قد تقرر عند علماء الحديث أن صحيح الإمام مسلم بن الحجاج هو ثاني كتاب بعد صحيح الإمام البخاري في كتب السنة من حيث صحة أسانيده وسلامة متونه.

فقد قال الإمام مسلم عن "صحيحه" هذا : "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا ، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه"[(١)].

ولعله — رحمه الله – أراد إجماعاً خاصاً في طبقة شيوخ لقيهم ، فإنه قال: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته"[(٢)].

قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم : "ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله – واطلع على ما أودعه في أسانيده ، وترتيبه ، وحسن سياقه ، وبديع طريقته ، من نفائس التحقيق ، وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية ، وتلخيص الطرق واختصارها ، وضبط متفرقها ، وانتشارها ، وكثرة إطلاعه ، واتساع روايته ، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيَّات – علم أنَّه إمام لا

---

(١) صحيح مسلم (١٢٢/٤) في الحديث رقم (٦٣).

(٢) انظر : صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص:٦٧) ، شرح النووي على مسلم (١٥/١) ، فتح الباري لابن حجر (٣٤٧/١). قال الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح (١٧٧/١) : "مراده بـ (المجمعين) من لقيه من أهل النقل والعلم بالحديث. وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح (بحاشية معرفة علوم الحديث:ص:١٦٢) : "قيل: أراد مسلم بقوله (ما أجمعوا عليه) أربعة : أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

يلحقه من بَعُد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم".

وقال الحافظ ابن حجر : "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله ، بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ من غير تقطيع ولا رواية بمعنى ، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين ، فلم يبلغوا شأوه ، وحفظت منهم أكثر من عشرين إمامًا ممن صنف المستخرج على مسلم ، فسبحان المعطي الوهاب"(٣).

* وقد قسم الإمام مسلم في مقدمة "صحيحه" الرواة التي يورد الأخبار من طريقهم إلى ثلاثة أقسام :

أما القسم الأول : قال فيه : "فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها ، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث ، وإتقان لما نقلوا ، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ، ولا تخليط فاحش".

وأما القسم الثاني : فقال عنه : "فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس ، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ، كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم ، فإن اسم الستر والصدق ، وتعاطي العلم يشملهم".

وأما القسم الثالث : فقال عنهم : "فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون ، أو عند الأكثر منهم ، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم"(٤).

لذا قال القاضي عياض : "ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأوليين التي ذكر في أبوابه ، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سمَّاها وحديثها ، كما جاء بالأولى على طريق الاتباع لحديث الأولى والاستشهاد بها ، أو حيث لم يجد في الكتاب للأولى شيئاً"(٥).

---

(٣) تهذيب التهذيب (١٢٧/١٠).

(٤) مقدمة صحيح مسلم (٤/١-٦).

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨٦/١) ، وانظر : شرح النووي على مسلم (٢٣/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

* ولذا لما ذكر أبو إسحاق الإسفراييني الإجماع على القطع بصحة أصول "الصحيحين" ومتونها ، فقال : "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان – مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها ، فمن خالف حكمه خبراً منها ، وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه ؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول"[٦].

فاستثنى ابن الصلاح من القطع بالصحة أحاديثهما المواضع التي انتقدت على الشيخين ، فقال : "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ ، كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[٧].

فعلّق على ذلك ابن كثير في المختصر عليه : "وقد خالف في هذه المسألة الشيخ محيي الدين النووي ، وقال: (لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك). قلت : وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه والله أعلم . حاشية: ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية – مضمونه – : أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من لأئمة ؛ منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفراييني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى ابن الفراء ، و أبو الخطاب ، و ابن الزاغوني ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية. قال: وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم كـ أبي إسحاق الإسفراييني ، وابن فورك"[٨].

وقال الحافظ ابن حجر : "والخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها : ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر فإنه احتفت به قرائن ، منها : جلالتهما في هذا الشأن. وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما. وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر. إلا أن هذا يختص : (١) بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين. (٢) وبما لم يقع التخالف بين

---

(٦) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٣٧٧/١) ، فتح المغيث للسخاوي (٧٢/١).

(٧) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٢٩).

(٨) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباحث الحثيث (ص:١٠٣)

مدلوليه مما وقع في الكتابين ، حيث لا ترجيح ؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته. فإن قيل: إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته، منعناه ، وسند المنع : أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ، ولو لم يخرجه الشيخان ؛ فلم يبق للصحيحين في هذا مزية ، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة"(٩).

قلت : فعلى هذا فلا يصح لأحد بعد ما انعقد الإجماع على صحة أصول أحاديث "الصحيحين" أن يضعف حديثاً رواه الشيخان أو أحدهما ، وهو من الأحاديث الذي لم تنتقد عليهما ، فكيف إذا كان الحديث مما ينطبق عليه شرط الإمام مسلم في كونه من رواية أهل الطبقة العليا في الإتقان من الرواة الذي أقره عليه مشايخه الحفاظ.

لذا قال العلامة ابن القيم : "ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين ، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم ، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها ، دون المتكلمين والنحاة والأطباء ، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله ، وهم علماء الحديث العالمون بأحوال نبيهم الضابطون لأقواله وأفعاله ، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين لأقوال متبوعيهم"(١٠).

* ولذا لم يجز العلامة المحقق المعلمي للمتأخر أن يخالف إجماع المتقدمين إلا بأمرين : الأول : أن يُضعف الراوي بزعم التفرد به فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة. الثاني : حين يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح(١١).

---

(٩) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص:٦٠).

(١٠) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص:٥٦٣).

(١١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/٢٢٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

● المبحث الثاني : دراسة حديث "الجساسة" من طريق فاطمة بن قيس ﵂ وغيرها.

روى مسلم ، قال (٢٩٤٢) : "حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ - حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ بُرَيْدَةَ ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ الشَّعْبِيُّ ، شَعْبُ هَمْدَانَ ، أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ، أُخْتَ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ - فَقَالَ : حَدِّثِينِي حَدِيثًا سَمِعْتِيهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، لاَ تُسْنِدِيهِ إِلَى أَحَدٍ غَيْرِهِ ، فَقَالَتْ : لَئِنْ شِئْتَ لأَفْعَلَنَّ ، فَقَالَ لَهَا : أَجَلْ حَدِّثِينِي ، فَقَالَتْ : نَكَحْتُ ابْنَ الْمُغِيرَةِ ، - وَهُوَ مِنْ خِيَارِ شَبَابِ قُرَيْشٍ يَوْمَئِذٍ - ، فَأُصِيبَ فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَلَمَّا تَأَيَّمْتُ[(١٢)] ، خَطَبَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَخَطَبَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى مَوْلاهُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَكُنْتُ قَدْ حُدِّثْتُ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، قَالَ : «مَنْ أَحَبَّنِي فَلْيُحِبَّ أُسَامَةَ» ، فَلَمَّا كَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ قُلْتُ : أَمْرِي بِيَدِكَ ، فَأَنْكِحْنِي مَنْ شِئْتَ ، فَقَالَ : «انْتَقِلِي إِلَى أُمِّ شَرِيكٍ» ، وَأُمُّ شَرِيكٍ امْرَأَةٌ غَنِيَّةٌ مِنَ الأَنْصَارِ[(١٣)] ، عَظِيمَةُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ ، يَنْزِلُ عَلَيْهَا الضِّيفَانُ ، فَقُلْتُ : سَأَفْعَلُ ، فَقَالَ : «لاَ تَفْعَلِي ؛ إِنَّ أُمَّ شَرِيكٍ امْرَأَةٌ كَثِيرَةُ الضِّيفَانِ ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْكِ خِمَارُكِ أَوْ يَنْكَشِفَ الثَّوْبُ عَنْ سَاقَيْكِ ، فَيَرَى الْقَوْمُ مِنْكِ بَعْضَ مَا تَكْرَهِينَ ، وَلَكِنِ انْتَقِلِي إِلَى ابْنِ عَمِّكِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»

---

(١٢) قال النووي في شرح مسلم (٧٨/١٨) : "معنى تأيمت صرت أيما وهي التى لازوج لها".

(١٣) قال النووي في شرح مسلم (١٠/ ٩٦) : "قال العلماء أم شريك هذه قرشية عامرية ، وقيل : أنها أنصارية". قلت: الحديث يثبت أن المذكورة في حديث الجساسة أنصارية ، وهناك عدة نساء ذكرن بهذه الكنية اضطربوا في فالتفريق بينهن أو جمعهن حتى قال ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٩٤٣/٤) - وذكر من تزوجها النبي ﷺ أهي أم شريك الأنصارية أو القرشية - : "ولا يصح من ذلك شيء ، لكثرة الاضطراب فيه". وقال ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٤٢٠/٨) : "والّذي يظهر في الجمع أن أم شريك واحدة ، اختلف في نسبتها أنصارية ، أو عامرية من قريش ، أو أزدية من دوس ، واجتماع هذه النّسب الثلاث ممكن ، كأن يقول : قرشيّة تزوّجت في دوس فنسبت إليهم ، ثم تزوّجت في الأنصار فنسبت إليهم". وعلى هذا فمن وهم الراوي في هذا الحديث فهو الواهم.

– وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِهْرٍ ، فِهْرِ قُرَيْشٍ وَهُوَ مِنَ الْبَطْنِ الَّذِي هِيَ مِنْهُ[١٤] – فَانْتَقَلْتُ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي ، مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، يُنَادِي : الصَّلاَةَ جَامِعَةً ، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَكُنْتُ فِي صَفِّ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاَتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَهُوَ يَضْحَكُ ، فَقَالَ : «لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلاَّهُ» ، ثُمَّ قَالَ : «أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ ؟» قَالُوا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «إِنِّي وَاللهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلاَ لِرَهْبَةٍ ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ ، لأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلاً نَصْرَانِيًّا ، فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ ، حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ ، مَعَ ثَلاَثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ ، فَلَعِبَ بِهِمِ الْمَوْجُ شَهْرًا فِي الْبَحْرِ ، ثُمَّ أَرْفَئُوا[١٥] إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى مَغْرِبِ الشَّمْسِ ، فَجَلَسُوا فِي أَقْرُبِ السَّفِينَةِ[١٦] فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ[١٧] كَثِيرُ الشَّعَرِ ، لاَ يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ ، مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ ، فَقَالُوا : وَيْلَكِ مَا أَنْتِ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا الْجَسَّاسَةُ[١٨] ،

---

(١٤) قال النووي في شرح مسلم (٨٠/١٨) : "قال القاضي المعروف أنه ليس بابن عمها ولا من البطن الذي هي منه بل من بني محارب بن فهر وهو من بني عامر بن لؤي ، هذا كلام القاضي ، والصواب أن ما جاءت به الرواية صحيح والمراد بالبطن هنا القبيلة لا البطن الذي هو أخص منها ، والمراد أنه بن عمها مجازاً لكونه من قبيلتها فالرواية صحيحة ولله الحمد".

(١٥) قال الخطابي في معالم السنن (٣٤٧/٤) : "معناه أنهم قربوا السفينة إليها ، يقال : أرفأت السفينة إذا قربتها من الساحل ، وهذا مرفأ السفن".

(١٦) قال النووي في شرح مسلم (٨١/١٨) : "(أقرب السفينة) هو بضم الراء ، وهي سفينة صغيرة تكون مع الكبيرة كالجنيبة يتصرف فيها ركاب السفينة لقضاء حوائجهم ، الجمع قوارب والواحد قارب بكسر الراء وفتحها ، وجاء هنا أقرب وهو صحيح لكنه خلاف القياس. وقيل: المراد بأقرب السفينة أخرياتها وما قرب منها للنزول". قال القرطبي في المفهم (٢٩٧/٧) : "ويؤيده أن ابن ماهان روى هذا الحرف فقال: (في أخريات السفينة)". قلت : ويؤيد الأول رواية مجالد عن الشعبي عند ابن ماجه (٤٠٧٤) ، وابن أبي شيبة (٣٧٦٣٦) بلفظ : "فَقَعَدُوا فِي قَوَارِبِ السَّفِينَةِ".

(١٧) قال النووي في شرح مسلم (٨١/١٨) : "(أهلب) كثير الشعر ، الأهلب غليظ الشعر كثيره".

(١٨) قال ابن الجوزي في كشف المشكل (٤٦٧/٤) : "(الجساسة) هو اسم مأخوذ من التجسس: وهو الفحص عن بواطن الأمور ، ومعظم ما يذكر التجسس في الشر". وقال القرطبي في المفهم (٢٩٨/٧) : "(الجساسة) : بفتح الجيم وتشديد السين الأولى. قيل: سمت نفسها بذلك لتجسسها أخبار الدجال ، من التجسس بالجيم ، وهو الفحص عن الأخبار والبحث عنها
=

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

قَالُوا : وَمَا الْجَسَّاسَةُ ؟ قَالَتْ : أَيُّهَا الْقَوْمُ انْطَلِقُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ ، فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالأَشْوَاقِ ، قَالَ : لَمَّا سَمَّتْ لَنَا رَجُلاً فَرِقْنَا مِنْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً ، قَالَ : فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا ، حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ[١٩] ، فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا ، وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا ، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ ، مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ ، قُلْنَا : وَيْلَكَ! مَا أَنْتَ ؟ قَالَ : قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَى خَبَرِي ، فَأَخْبِرُونِي مَا أَنْتُمْ ؟ قَالُوا: نَحْنُ أُنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ رَكِبْنَا فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ ، فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ[٢٠] فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجُ شَهْرًا ، ثُمَّ أَرْفَأْنَا إِلَى جَزِيرَتِكَ هَذِهِ ، فَجَلَسْنَا فِي أَقْرُبِهَا ، فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ ، فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ ، لاَ يُدْرَى مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ ، فَقُلْنَا : وَيْلَكِ مَا أَنْتِ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا الْجَسَّاسَةُ ، قُلْنَا : وَمَا الْجَسَّاسَةُ ؟ قَالَتْ : اعْمِدُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالأَشْوَاقِ ، فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا ، وَفَزِعْنَا مِنْهَا ، وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً ، فَقَالَ : أَخْبِرُونِي عَنْ نَخْلِ بَيْسَانَ[٢١] ، قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ ؟ قَالَ: أَسْأَلُكُمْ عَنْ نَخْلِهَا ، هَلْ يُثْمِرُ؟ قُلْنَا لَهُ : نَعَمْ ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ لاَ تُثْمِرَ ، قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ بُحَيْرَةِ الطَّبَرِيَّةِ[٢٢] ، قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ ؟ قَالَ : هَلْ فِيهَا مَاءٌ ؟

، ومنه الجاسوس. وقد روي عن عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما – : (أن هذه الدابة هي دابة الأرض التي تخرج للناس في آخر الزمان فتكلمهم)".

(١٩) قال الأزدي في جمهرة اللغة (٦٤٢/٢) : "الدير: معروف ، دير النصارى ، وهو عربي صحيح ، والجمع أديار ، وأصله واو" ، قال ملا علي قاري في مرقاة المفاتيح (٨/ ٣٤٧٢) : "أنه مثله ، أو في الأصل يطلق عليه". قلت : والمراد هنا القصر ففي رواية أبي سلمة عن الشعبي عند أبي داود (٤٣٢٥) : "اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ الْقَصْرِ".

(٢٠) قال النووي في شرح مسلم (٨٢/١٨) : "(حين اغتلم) أي هاج وجاوز حده المعتاد ، وقال الكسائي : الاغتلام أن يتجاوز الإنسان ما حد له من الخير والمباح".

(٢١) بيسان : بفتح الباء الموحدة وسكون الياء ، بلدة من مدن فلسطين في الغور ، على الجانب الغربي من حوض الأردن في الجنوب الغربي من طبرية ، ويعرف السهل الذي تقع فيه باسمها. تقع على بعد نحو ستة أكيال من ضفة نهر الأردن وتبعد عن القدس نحو (١٢٧) كيلاً ، هدمها اليهود – هدم الله دولتهم – وأقاموا مكانها مستعمرة باسم "بيت شعن". انظر : المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص:٦٨) ، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١١٧/٢).

(٢٢) بحيرة طبريا أو بحيرة طبرية هي بحيرة الجليل التي عرفت باسم (بحيرة طبرية) في وادي الغور بالأردن ، سميت باسم المدينة التي تقع عليها (طبرية) من أهم مدن فلسطين ، أخذت اسمها من اسم الإمبراطور الروماني (تيبريوس) ، وإليها ينسب عدد من =

قَالُوا : هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ ، قَالَ : أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ ، قَالَ : أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ زُغَرَ[٢٣]، قَالُوا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قَالَ : هَلْ فِي الْعَيْنِ مَاءٌ ؟ وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ ؟ قُلْنَا لَهُ : نَعَمْ ، هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ مِنْ مَائِهَا ، قَالَ : أَخْبِرُونِي عَنْ نَبِيِّ الأُمِّيِّينَ مَا فَعَلَ ؟ قَالُوا : قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَنَزَلَ يَثْرِبَ ، قَالَ : أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ ، قَالَ : كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ ؟ فَأَخْبَرْنَاهُ : أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَطَاعُوهُ ، قَالَ لَهُمْ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ ، قَالَ : أَمَا إِنَّ ذَاكَ خَيْرٌ لَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ ، وَإِنِّي مُخْبِرُكُمْ عَنِّي ، إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ ، وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ ، فَأَخْرُجَ فَأَسِيرَ فِي الأَرْضِ ، فَلاَ أَدَعَ قَرْيَةً إِلاَّ هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ ، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا ، كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً – أَوْ وَاحِدًا – مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلْتًا ، يَصُدُّنِي عَنْهَا ، وَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلاَئِكَةً يَحْرُسُونَهَا ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَطَعَنَ بِمِخْصَرَتِهِ[٢٤] فِي الْمِنْبَرِ : «هَذِهِ طَيْبَةُ ، هَذِهِ طَيْبَةُ ، هَذِهِ طَيْبَةُ» – يَعْنِي الْمَدِينَةَ – «أَلاَ هَلْ كُنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذَلِكَ ؟» فَقَالَ النَّاسُ : نَعَمْ ، «فَإِنَّهُ أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ ، أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ ، وَعَنِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ ، أَلاَ إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّأْمِ ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ ، لاَ بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ[٢٥] ، مِنْ قِبَلِ

العلماء منهم الإمام الحافظ سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١١٧/٢) ، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص:٤٤).

(٢٣) عين زغر : بزاي مضمومة ثم غين مفتوحة ، هي عين ماء قديمة جداً تقع جنوب بحيرة طبريا في غور الأردن ، وتبعد نحو كيلومترين من مركز مدينة أريحا ، واسمها اليوم (عين السلطان) ، وتقع العين بجانب تل السلطان الأثري. انظر : مقال (موعد لا يُخلَف) في موقع رابطة أدباء الشام للباحث: أحمد عبد الكريم الجوهري.

(٢٤) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٦/٢) : "المخصرة : ما يختصره الإنسان بيده فيمسكه من عصا ، أو عكازة ، أو مقرعة ، أو قضيب ، وقد يتكى عليه".

(٢٥) قوله (ما هو) أي : هو ، وما : زائدة أو موصولة بمعنى الذي ، أي الجانب الذي هو فيه ، والمراد إثبات أنه في جهة المشرق ، قال القرطبي في المفهم (٣٠٠/٧) : "هذا كله كلام ابتدئ على الظن ، ثم عرض الشك ، أو قصد الإبهام ، ثم نفى ذلك كله وأضرب عنه بالتحقيق ، فقال : لا ، بل من قبل المشرق ، ثم أكد ذلك بـ (ما) الزائدة". وفي رواية أبي الأشهب عن الشعبي بإسناد ضعيف في المعجم الكبير للطبراني (٩٥٧) (١٢٧٠) ، والمعجم الأوسط (٤٨٥٩) ، جاء أن النبي ﷺ قال : «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ؟» ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ سَاعَةً ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : «بَلْ هُوَ فِي بَحْرِ الْيَمَنِ» ، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ
=

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الْمَشْرِقِ مَا هُوَ ، مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ» ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ ، قَالَتْ : فَحَفِظْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ".

تخريج الحديث :

* روى الإمام مسلم الحديث في "صحيحه" عن حجاج بن الشاعر ، وعبد الوارث بن عبد الصمد ،كلاهما عن عبد الصمد بن عبد الوارث.

– ورواه الداني في السنن الواردة في الفتن (٦٢٦) من طريق مسلم ، عن عبد الوارث بن عبد الصمد وحده. به إلا أنه لم يذكر قصة نكاحها أوله.

* **وتابع مسلماً في روايته عن عبد الوارث** : محمد بن عَلي بن طَرْخَان ، خرج حديثه البيهقي في البعث والنشور (١٩٠) بنحوه.

* **وتابع عبد الوارث وحجاجاً في روايتهما عن عبد الصمد** : حجاج بن أبي يعقوب ، خرج حديثه أبو داود (٤٣٢٦) ، ومن طريقه البيهقي كذلك في البعث والنشور (١٩٠) ، إلا أنه لم يذكر قصة نكاحها ، وساقه مختصراً فحكى آخره بالمعنى.

* **وتابع عبدالصمد في روايته عن أبيه عبد الوارث بن سعيد** : عبد الله بن عمرو أبو معمر المنُقَري ، خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٩٥٨) ، وابن منده في الإيمان(١٠٥٨) ، والبيهقي في البعث والنشور (١٩٠) ، من طريق أبي معمر المنُقَري ، بنحوه وزاد أوله : "أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أُخْتَ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ ، قَالَ : حَدِّثِينِي حَدِيثًا سَمِعْتِيهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لاَ تُسْنِدِيهِ إِلَى أَحَدٍ غَيْرِكِ ، قَالَتْ : لَئِنْ شِئْتَ لأَفْعَلَنَّ ، قَالَ لَهَا : أَجَلْ حَدِّثِينِي" ، فذكره إلا أن الطبراني لم يذكر قصة نكاحها.

* وخولف حسين بن ذكوان المعلم في روايته عن ابن بريده من وجهين : أحدهما بإبدال الشعبي بيحيى بن يعمر ، والثاني بجعل الحديث من مسند أبيه بريدة بدل فاطمة رضي الله عنها :

سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، فَقَالَ: «هُوَ فِي بَحْرِ الْعِرَاقِ» ثَلاثًا". وأما أكثر الرواة غير عبد الله بن بريدة ومجالد بن سعيد فلم يذكروا هذه اللفظة.

الوجه الأول : رواه ابن حبان (٦٧٨٧) من طريق هارون بن عيسى ، وابن المقرئ في معجمه (٩٥٣) من طريق عبد الله بن علي الموصلي ، كلاهما عن الفضل بن موسى البصري ، عن عون بن كهمس بن الحسن ، عن أبيه ، عن ابن بريدة ، عن يحي بن يعمر ، عن فاطمة ﵁، فأبدل الشعبي بيحيي بن يعمر. وفي حديث ابن حبان قال : "فلقيتنا جارية تَجُرُّ شَعْرَهَا ، لاَ نَدْرِي مُقْبِلَةٌ هِيَ أَمْ مُدْبِرَةٌ" ، وفيه : "قَالَ : إِنَّهُ صَادِقٌ فَاتَّبِعُوهُ". وزاد آخره : "قَالَ كَهْمَسٌ: فَذَكَرَ ابْنُ بُرَيْدَةَ شَيْئًا لَمْ أَحْفَظْهُ . إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ : «تُطْوَى لَهُ الأَرْضُ ، وَيَأْتِي عَلَى جَمِيعِهِنَّ فِي أربعين صباحا»". وذكر ابن المقرئ أوله ثم قال : "فَذَكَرَ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ بِطُولِهِ".

الوجه الثاني : ذكره ابن أبي حاتم في العلل (٦/ ٥٢٤) ، والدار قطني في العلل (٣٧٥/١٥) معلقاً ، من طريق بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ﵁ ، عن النبي ﷺ ، دون سياق متنه بل باسمه "قصة الجساسة" أو "حديث الجساسة". والمحفوظ حديث ابن بريدة عن الشعبي ، عن فاطمة ﵂ ، فأما الطريق الأول من حديث (ابن بريدة عن يحيى بن يعمر) ففيه الفضل بن موسى البصري وشيخه عون بن كهمس وهما مجهولان ، تفرد ابن حبان بذكرهما في "ثقاته"[٢٦]. وأما الثاني من حديث (ابن بريدة ، عن أبيه) ، ففيه بشير بن المهاجر قال الإمام أحمد عنه : "منكر الحديث قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب"[٢٧]. وقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة الرازيين عن حديثه هذا : ما علته ؟ فقالا: "له عورة ، قلت : وما هي؟ قالا : روى عبد الوارث ، عن حسين بن ذكوان المعلم ، عن ابن بريدة ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في ذلك. قالا : فأفسد هذا الحديث حديث بشير".

* **وتوبع عبد الله بن بريدة في روايته عن الشعبي من طرق** :

* **الطريق الأول** : **رواية سيار أبي الحكم عن الشعبي** :

خرج حديثه الطيالسي (١٧٥١) ، ومن طريقه مسلم (٢٩٤٢) ، والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٨) ، والبيهقي في البعث والنشور (١٩١). ورواه البغوي في شرح السنة (٤٢٦٩) من طريق حماد بن مسعدة.

---

(٢٦) الثقات (٧/٩،٥١٥/٨) ، وانظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٦٥/٢٢) ، تاريخ بغداد للخطيب (٣٣٥/١٤).

(٢٧) انظر : الضعفاء الكبير للعقيلي (١٤٣/١) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٦٨/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

كلاهما (الطيالسي ، وابن مسعدة) ، عن قرة بن خالد ، عن سيار أبي الحكم ، عن الشعبي بنحوه مختصراً ، إلا أن الشعبي قال أوله: "دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتْحَفَتْنَا بِرُطَبٍ يُقَالُ لَهُ رُطَبُ ابْنِ طَابٍ ، وَأَسْقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتٍ ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلاَثًا أَيْنَ تَعْتَدُّ ؟ قَالَتْ : طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلاَثًا ، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَّ فِي أَهْلِي". وقال فيه: «إِنَّ بَنِي عَمٍّ لِتَمِيمٍ الدَّارِيِّ رَكِبُوا فِي الْبَحْرِ» **بدل** «مَعَ ثَلاثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ» ، وقال : «فَرَأَوْا هُنَاكَ دَابَّةً يُوَارِيهَا شَعْرُهَا» **بدل** «دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرِ الشَّعْرِ ، لا يَعرِفون قُبُلَه مِن دُبُرِهِ مِن كَثْرَةِ الشَّعر». وقال فيه «وَأَهْوَى بِمِخْصَرَتِهِ إِلَى الأَرْضِ» بدل «وَطَعَنَ بِمِخْصَرَتِهِ فِي الْمِنْبَرِ» ، ولفظ الطيالسي في "مسنده" فيه ، ومن طريقه البيهقي : «يَقُولُ بِمِخْصَرَتِهِ ِ: أَلاَ وَهَذِهِ طَيْبَةُ – يُومِئُ إِلَى أَرْضِ الْمَدِينَةِ – وَمَكَّةُ مَكَّةُ» ، فزاد فيه ذكر مكة. قال البغوي : "هذا حديث صحيح ، أخرجه مسلم ، عن يحيى بن حبيب الحارثي ، عن خالد بن الحارث الهجيمي ، عن قرة ، وأخرجه من طرق أُخر عن الشعبي". وقال البيهقي : "أخرجه مسلم في الصحيح ، عن يحيى بن حبيب ، عن خالد بن الحارث ، عن قُرة".

* **الطريق الثاني : رواية غيلان بن جرير عن الشعبي :**

خرج حديثه مسلم (٢٩٤٢) من طريق أحمد بن عثمان النوفلي. وتمام في فوائده (١٧٠٤) من طريق يحيى بن أبي طالب. وابن بشران في فوائده (٦٦٢) ، وعنه البيهقي في البعث والنشور (١٩٢) من طريق يحيى بن جعفر. ثلاثتهم (النوفلي ، وابن أبي طالب ، وابن جعفر) ، عن وهب بن جرير.

ورواه ابن منده في الإيمان (١٠٦٠) من طريق موسى بن إسماعيل.

كلاهما (وهب ، وابن إسماعيل) ، عن جرير بن حازم ، عن غيلان بن جرير ، عن الشعبي بنحوه مختصراً ، فلم يذكر في حديثه قصة خطبتها ، وأين مقامها بعد فراقها ، ولا ذكر آخره جهة خروجه أو الشك في ذلك ، وقال فيه : «فَخَرَجَ إِلَيْهَا يَلْتَمِسُ الْمَاءَ ، فَلَقِيَ إِنْسَانًا يَجُرُّ شَعَرَهُ» **بدل** «فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ». **وزاد في حديثه بعد جوابهم عن أسئلته:** «فَوَثَبَ وَقَدْ كَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ وَرَاءِ الْحَائِطِ» ، وقال آخر الحديث : فَقَالَ : «هَذِهِ طَيْبَةُ، وَذَاكَ الدَّجَّالُ».

* **الطريق الثالث : رواية أبي الزناد عبد الله بن ذَكْوان عن الشعبي :**

خرج حديثه مسلم (٢٩٤٢) من طريق أبي بكر بن إسحاق الصَّغَاني. والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٢) من طريق روح بن الفرج ، وعمرو بن أبي الطاهر ، وإسحاق بن إبراهيم القطان. وابن منده في الإيمان (١٠٥٨)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

من طريق إسحاق بن إبراهيم القطان ، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد. وأبي عمرو الداني في الفتن (٦٢٥) من طريق روح بن الفرج. والبيهقي في البعث والنشور (١٩٣) من طريق محمد بن إسماعيل السُّلَمي ، وأبي عبد الله البُوشَنْجي. سبعتهم (الصغاني ، وروح ، وابن أبي الطاهر ، والقطان ، وابن إبراهيم ، والسلمي ، والبوشنجي) ، عن يحيى بن عبد الله بن بكير ، عن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ، عن أبي الزناد ، عن الشعبي بنحوه مختصراً ، فلم يذكر أوله في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، ولا ذكر آخره جهة خروجه أو الشك في ذلك ، ولفظ أوله : «حَدَّثَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ أَنَّ أُنَاسًا مِنْ قَوْمِهِ كَانُوا فِي الْبَحْرِ فِي سَفِينَةٍ لَهُمْ ، فَانْكَسَرَتْ فَرَكِبَ بَعْضُهُمْ عَلَى لَوْحٍ مِنَ السَّفِينَةِ ، فَخَرَجُوا إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ، فَإِذَا هُمْ بِامْرَأَةٍ شَعْثَةٍ سَوْدَاءَ لَهَا شَعَرٌ مُنْكَرٌ» ، **بدل** : «فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ ، لاَ يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ». **وقال في حديثه** : «فَادْخُلُوا الْقَصْرَ ، فَدَخَلُوا فَإِذَا شَيْخٌ مَرْبُوطٌ بسلاسلَ» **بدل** «فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا ، وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا». قال البيهقي : "رواه مسلم في الصحيح ، عن أبي بكر بن إسحاق الصَّغَاني ، عن يحيى ابن بكير ". وأشار الحافظ ابن حجر لصحة هذا الطريق فقال : "في بعض طرقه عند البيهقي أنه (شيخ) وسندها صحيح"[(٢٨)].

* **الطريق الرابعة : رواية داود بن أبي هند عن الشعبي :**

خرجه حديثه النسائي في الكبرى (٤٢٤٤) من طريق حجاج بن منهال. وأحمد (٢٧١٠٢) (٢٧٣٥٠) ، (٢٧٣٣١) من طريق يونس بن محمد وعفان بن مسلم. والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٤) من طريق حجاج بن منهال ، وأبي عمر الضرير ، وأبي عمر الحَوْضي. وابن حبان (٦٧٨٩) من طريق أحمد بن يحيى بن حميد الطويل. ستتهم عن حماد بن سلمة.

ورواه الروياني (١٥٤٣) من طريق إسحاق بن شاهين. والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٥) من طريق وهب بن بقية. كلاهما ، عن خالد بن عبد الله الطحان.

ورواه تمام في فوائده (١٢٤٧) من طريق سابق البربري.

---

(٢٨) فتح الباري لابن حجر (٣٢٦/١٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

ثلاثتهم (حماد ، والطحان ، وسابق) عن داود بن أبي هند — وهو أحد الأثبات – ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، ولا ذكر آخره جهة خروجه أو الشك في ذلك ، أوله : "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ مُسْرِعًا ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَنُودِيَ فِي النَّاسِ: الصَّلاةُ جَامِعَةٌ" ، وقال فيه «أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ رَكِبُوا الْبَحْرَ» **بدل** «مَعَ ثَلاَثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ». وقال : «مَا يُدْرَى أَذَكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى لِكَثْرَةِ شَعْرِهِ» **بدل** «لاَ يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ» ، وقال الطحان في روايته عن داود قال : «فَإِذَا فِيهِ إِنْسَانٌ قَصِيرٌ وَجْهُهُ بِهِ زَمَانَةٌ وَأَحْسَبُهُ قَالَ: مُوثَقٌ» ، واختلف على حماد عن داود ، فقال يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عنه : «فَإِذَا رَجُلٌ أَعْوَرُ مُصَفَّدٌ فِي الْحَدِيدِ» ، وقال عفان والحجّاج في رواية النسائي عنه : «فَإِذَا رَجُلٌ ضَرِيرٌ وَمُصَفَّدٌ فِي الْحَدِيدِ» ، وقال أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ : «فَإِذَا بِرَجُلٍ مَرِيرٍ مُصَفَّدٍ بِالْحَدِيدِ». وزاد في سؤالهم في رواية حماد عن داود : «ثُمَّ قَالَ : مَا فَعَلَتْ فَارِسُ ؟ قَالُوا : لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهَا بَعْدُ ، قَالَ : أَمَا إِنَّهُ سَيَظْهَرُ عَلَيْهَا». ولفظ الطحان عن داود : «فَمَا صَنَعَتْ فَارِسُ وَالرُّومُ ؟ قُلْنَا : الْعَرَبُ تَغْزُوهُمْ». وقال في آخر حديثه – بعد سؤاله لهم – : «فَوَثَبَ وَثْبَةً حَتَّى خَشِينَا أَنَّهُ يَنْفَلِتُ». قلت : لم يخرجه مسلم لكنه على شرطه فقد احتج برواته[٢٩].

* **الطريق الخامسة : رواية مجالد بن سعيد عن الشعبي** :

خرج حديثه أبو داود (٤٣٢٧) عن المعتمر بن سليمان. وابن ماجه (٤٠٧٤) من طريق عبد الله بن نمير. والمحاملي في الأمالي (١٧) من طريق المعتمر. والآجري في الشريعة (٨٨٦،٨٨٥) من طريق أبي شهاب الحناط والمعتمر. والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق المعتمر . (ثلاثتهم) عن إسماعيل بن أبي خالد.

ورواه أحمد (٢٧١٠١) ، (٢٧٣٤٨) ، والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق مسدد. كلاهما (أحمد ، ومسدد) ، عن يحيى بن سعيد.

ورواه الحميدي (٣٦٨). والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق إبراهيم الرمادي. وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٢٧/١٠) من طريق السري بن المغلس ، ثلاثتهم (الحميدي ، والسري ، والرمادي) ، عن ابن عيينة.

---

(٢٩) تهذيب الكمال للمزي (٤٦١/٨) ، تقريب التهذيب (ص:٢٠٠).

دراسة حديث الجساسة ورد شبهات حوله

ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٦٣٦) ، وكذا إسحاق بن راهويه في مسنده (**٢٣٦٢**) ، كلاهما عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٥٢٠) عن علي بن مسهر.

والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد وزيد بن أبي أنيسة.

ستتهم (يحيى ، وسفيان ، وأبو أسامة ، وابن مسهر ، إسماعيل ، وزيد) ، عن مجالد بن سعيد ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أن في حديث يحيى بن سعيد وحده عند أحمد أوله قالت : "أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَبَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ ، قَالَتْ : فَقَالَ لِي أَخُوهُ : اخْرُجِي مِنَ الدَّارِ ، فَقُلْتُ : إِنَّ لِي نَفَقَةً وَسُكْنَى حَتَّى يَحِلَّ الأَجَلُ ، قَال : لاَ ، قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : إِنَّ فُلاَنًا طَلَّقَنِي ، وَإِنَّ أَخَاهُ أَخْرَجَنِي وَمَنَعَنِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ : «مَا لَكَ وَلابْنَةِ آلِ قَيْسٍ ؟» ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ أَخِي طَلَّقَهَا ثَلاَثًا جَمِيعًا ، قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «انْظُرِي يَا بِنْتَ آلِ قَيْسٍ ، إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا مَا كَانَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَلاَ نَفَقَةَ وَلاَ سُكْنَى ، اخْرُجِي فَانْزِلِي عَلَى فُلاَنَةَ» – ثُمَّ قَالَ : «إِنَّهُ يُتَحَدَّثُ إِلَيْهَا ، انْزِلِي عَلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ أَعْمَى لا يَرَاكِ ، ثُمَّ لاَ تَنْكِحِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا أُنْكِحُكِ» ، قَالَتْ: فَخَطَبَنِي رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَسْتَأْمِرُهُ ، فَقَالَ : «أَلاَ تَنْكِحِينَ مَنْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ ؟» ، فَقُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ! فَأَنْكِحْنِي مَنْ أَحْبَبْتَ ، قَالَتْ: فَأَنْكَحَنِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ". فلم يذكر إصابته في الجهاد بل طلاق البتة ، ولا سمى أم شريك ، ولا ذكر أن ابن أم مكتوم ابن عمها. وقالت بعده : "صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمِنْبَرَ ، وَكَانَ لاَ يَصْعَدُ قَبْلَ يَوْمَئِذٍ إِلاَّ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، فَاسْتَنْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَبَيْنَ قَائِمٍ وَجَالِسٍ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ :«أَنِ اجْلِسُوا ، فَإِنِّي لَمْ أَقُمْ مَقَامِي هَذَا لأَمْرٍ يُنَغِّصُكُمْ لِرَهْبَةٍ وَلاَ لِرَغْبَةٍ ، وَلَكِنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ أَتَانِي ، فَأَخْبَرَنِي خَبَرًا مَنَعَنِي الْقَيْلُولَةَ مِنَ الْفَرَحِ وَقُرَّةِ الْعَيْنِ» ، فذكر نحوه. فلم يذكر النداء «يُنَادِي : الصَّلاَةَ جَامِعَةً». وقال في روايته عن الجساسة : «لا يَدْرُونَ أَرَجُلٌ هُوَ أَوْ امْرَأَةٌ ، فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِمُ السَّلاَمَ» **بدل** «لاَ يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ». وقال : « فَإِذَا هُمْ بِشَيْخٍ مُوثَقٍ شَدِيدِ الْوَثَاقِ ، يُظْهِرُ الْحُزْنَ شَدِيدِ التَّشَكِّي» **بدل** «فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا». وقال : «قَالَ : فَالْعَرَبُ الْيَوْمَ إِلَهُهُمْ وَاحِدٌ ، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ ، وَكَلِمَتُهُمْ وَاحِدَةٌ ؟ قَالُوا : نَعَمْ» **بدل** «فَأَخْبَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَطَاعُوهُ». وقال : «فَمَا فَعَلَ نَخْلٌ بَيْنَ عَمَّانَ وَبَيْسَانَ». وزاد «فَزَفَرَ ، ثُمَّ زَفَرَ ،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

ثُمَّ زَفَرَ» أي الدجال. وفي آخره قال النبي ﷺ «إِلَى هَذَا انْتَهَى فَرَحِي . ثَلاثَ مِرَارٍ . إِنَّ طَيْبَةَ الْمَدِينَةَ إِنَّ اللهَ حَرَّمَ حَرَمِي عَلَى الدَّجَّالِ أَنْ يَدْخُلَهَا ، ثُمَّ حَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : وَالَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ، مَا لَهَا طَرِيقٌ ضَيِّقٌ وَلاَ وَاسِعٌ فِي سَهْلٍ وَلاَ فِي جَبَلٍ إِلاَّ عَلَيْهِ مَلَكٌ شَاهِرٌ بِالسَّيْفِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا يَسْتَطِيعُ الدَّجَّالُ أَنْ يَدْخُلَهَا عَلَى أَهْلِهَا». وفيه مجالد بن سعيد الهمداني ليس بالقوي عندهم ، وكان يحيى القطان يقول لبعض أصحابه : "أين تذهب ؟ قال : إلى وهب بن جرير اكتب السيرة عن أبيه ، عن مجالد ، قال تكتب كذباً كثيرًا ، لو شئت أن يجعلها إلي مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فعل"[٣٠]. وقد روى عنه هذا الحديث يحيى بن سعيد نفسه وغيره من الحفاظ كسفيان ، وقد حفظه مجالد وجوّد لفظه عن الشعبي.

*** الطريق السادسة : رواية قتادة عن الشعبي :**

خرج حديثه الترمذي(٢٢٥٣) عن محمد بن بشار. وإسحاق بن راهوية في مسنده (٢٣٦١). كلاهما (ابن بشار ، وإسحاق) ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه هشام الدستوائي.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٦٧) من طريق الوليد بن الوليد القلانسي ، عن سعيد بن بشير الأزدي .

كلاهما (هشام ، وسعيد) ، عن قتادة ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، ولا ذكر آخره جهة خروجه ، أو الشك في ذلك ، إلا ما يأتي في حديث سعيد بن بشير ، وقال هشام بن معاذ في أول حديثه : «إِنَّ تَمِيمَ الدَّارِيَّ حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ فَرِحْتُ بِهِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمُوهُ لِتَفْرَحُوا بِمَا فَرِحَ بِهِ نَبِيُّكُمْ» ، وفيه : «أَنَّ أُنَاسًا مِنْ فِلَسْطِينَ رَكِبُوا السَّفِينَةَ» **بدل** «مَعَ ثَلاَثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ». وقال في حديثه: «بِدَابَّةٍ لَبَّاسَةٍ[٣١] ، نَاشِرَةٍ شَعْرَهَا» **بدل** «دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ». وقال : «فَأَتَيْنَا أَقْصَى الْقَرْيَةِ فَإِذَا رَجُلٌ مُوثَقٌ بِسِلْسِلَةٍ» **بدل** «حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ ، فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا» ، وقَال : «فَهَلْ دَخَلَ النَّاسُ ؟ فَقُلْنَا : هُمْ إِلَيْهِ سِرَاعٌ ، قَالَ : فَنَزَّ نَزْوَةً كَادَ أَنْ تَنْقَطِعَ السِّلْسِلَةُ». وأما سعيد بن بشير فأغرب في روايته عن قتادة حين قال في حديثه «حَتَّى لَقِيَهُمْ مَنْ غَطَّاهُ الشَّعْرُ مَا يَسْتَبِينُ مِنْهُ ذَاكَ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى ، قَالُوا: الْخَبَرُ ، قَالَ : الْخَبَرُ عِنْدَ صَاحِبِ هَذَا الدَّيْرِ ، فَأَنَا الْجَسَّاسُ ، فَأَتَوُا الدَّيْرَ فَإِذَا رَجُلٌ

---

(٣٠) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي (٤٣٨/٣) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٠/١٠).

(٣١) لَبَّاسَةٍ : قال في تاج العروس (٤٧٠/١٦) : "يقال : رجل لباس،كشداد : كثير اللباس ، أو كثير اللبس".

مُوقَرٌ بِالْحَدِيدِ ، فَسَأَلَهُمْ مِمَّنْ هُمْ ؟ فَأَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : مَا فَعَلَ نَبِيُّ الْعَرَبِ ؟ أَخَرَجَ بَعْدُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ: مَنْ يَتْبَعُهُ السَّفَلَةُ أَمْ أَشْرَافُ النَّاسِ ، قَالُوا : يَتْبَعُهُ السُّفَهَاءُ ، قَالَ: يَكْثُرُونَ أَمْ يَقِلُّونَ ؟ قَالُوا : يَكْثُرُونَ ، قَالَ: يَرْجِعُ أَحَدٌ مِمَّنْ أَتَاهُ ؟ قَالُوا : لا» ، وقال آخر حديثه : «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : وَهَذِهِ طَيْبَةُ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَكٌ شَاهِرٌ سَيْفَهُ نَحْوَ الْعِرَاقِ ، مَا هُوَ نَحْوَ الْعِرَاقِ ، مَا هُوَ». قلت : وفي الإسناد الأول معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي تكلموا في حفظه وأنه صدوق يغلط[٣٢] ، وفي الإسناد الثاني صاحب قتادة سعيد بن بشير ، ضعفوه لكثرة غلطه خاصة في قتادة[٣٣] ، والراوي عنه الوليد بن الوليد القلانسي متروك[٣٤] ، وقتادة ذكروا أنه لم يسمع من الشعبي[٣٥]. ويظهر ذلك هنا من التفرد بألفاظ لا يُتَابَع عليها كالقول عن الدجال : «مَنْ يَتْبَعُهُ السَّفَلَةُ أَمْ أَشْرَافُ النَّاسِ ، قَالُوا : يَتْبَعُهُ السُّفَهَاءُ ، قَالَ: يَكْثُرُونَ أَمْ يَقِلُّونَ ؟ قَالُوا : يَكْثُرُونَ ، قَالَ : يَرْجِعُ أَحَدٌ مِمَّنْ أَتَاهُ ؟ قَالُوا : لا». ومع ذلك قال الترمذي بعد أن أسنده من طريق معاذ : "وهذا حديث حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي ، وقد رواه غير واحد عن الشعبي".

* **الطريق السابعة : رواية أبي إسحاق سليمان الشيباني عن الشعبي :**

خرج حديثه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٤٧) ، وفي رسالته "التسوية بين حدثنا وأخبرنا" (٥) من طريق محمد بن عمرو السُّوسي. وابن منده في الإيمان (١٠٥٧) عن محمد بن الحسين بن الحسن ، عن أحمد بن الأزهر بن منيع. والبيهقي في دلائل النبوة (٤١٧/٥) عن الحاكم ، عن محمد بن أحمد العطار ، قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا الحسن بن علي بن عفان. (ثلاثتهم) ، عن أسباط بن محمد.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٦٠) ، وابن منده في الإيمان (١٠٥٧) من طريقين عن عثمان بن أبي شيبة ، عن محمد بن فضيل.

كلاهما (أسباط ، وابن فضيل) ، عن سليمان الشيباني ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، وقال أوله : «بَيْنَمَا النَّاسُ بِالْمَدِينَةِ آمِنِينَ لَيْسَ بِهِمْ فَزَعٌ إِذْ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ

---

(٣٢) انظر : الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٨٢/٨) ، ميزان الاعتدال للذهبي (١٣٣/٤).

(٣٣) انظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/ ٣٤٨) ، ميزان الاعتدال (١٢٨/٢).

(٣٤) انظر : تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٠٥/٦٣) ، ميزان الاعتدال (٣٥٠/٤).

(٣٥) انظر : جامع التحصيل للعلائي (ص: ٢٥٥) ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل للعراقي (ص:٢٦٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

ﷺ فصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَمْشِي حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَفزِعَ النَّاسُ. قَالَتْ : فَلَمَّا رَأَى فِي وُجُوهِهِمْ ذَلِكَ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي لَمْ أُفْزِعْكُمْ ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي أَمْرٌ فَرِحْتُ بِهِ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ بِفَرَحِ نَبِيِّكُمْ ﷺ» ، وقال فيه : «أَنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي عَمٍّ لَهُ رَكِبُوا سَفِينَةً فِي الْبَحْرِ» **بدل** «مَعَ ثَلاَثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ». وقال : «فَإِذَا هُمْ بِإِنْسَانٍ لاَ يَدْرُونَ ذَكَرًا هُوَ أَوْ أُنْثَى» **بدل** «دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ لاَ يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ». وقال : «فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ مُوثَقٍ بِالْحَدِيدِ يَتَأَوَّهُ شَدِيدَ التَّأَوُّهِ» **بدل** «فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا». وقال آخره : «فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : إِلَى هَذَا انْتَهَى فَرَحُ نَبِيِّكُمْ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : هِيَ طَيْبَةُ هِيَ طَيْبَةُ – يَعْنِي الْمَدِينَةَ – وَمَا فِيهَا طَرِيقٌ ، وَلاَ مَوْضِعٌ ضَيِّقٌ ، وَلاَ وَاسِعٌ ، وَلاَ ضَعِيفٌ إِلاَّ عَلَيْهِ مَلَكٌ شَاهِرٌ سَيْفَهُ ، لَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا ضَرَبَ وَجْهَهُ بِالسَّيْفِ». قلت : إسناده صحيح ، أبو إسحاق سليمان الشيباني ثقة ، احتج الشيخان بروايته عن الشعبي ، وبرواية أسباط وفضيل عنه[٣٦] ،

*** الطريق الثامنة : رواية أبي الأشهب جعفر بن حيان عن الشعبي :**

خرج حديثه عبد الباقي بن قانع في حديثه عن شيوخه (٥٤) ، والطبراني في المعجم الكبير (٩٥٧) ، (١٢٧٠) ، وفي المعجم الأوسط (٤٨٥٩) من طريق أبي عبيدة عبد الوارث بن إبراهيم العسكري ، عن سيف بن مسكين الأَسْوَاري ، عن أبي الأشهب جعفر بن حيان ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، وقال في حديثه «رَكِبَ فِي ثَلاَثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامٍ ، وَهُمَا حَيَّانِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ» ، فزاد جهتهم اليمن. وقال في حديثه عن الجساسة «فَأَذِنَ اللَّهُ فَكَلَّمَتْنَا بِلِسَانٍ ذَلِقٍ طَلِقٍ». وزاد في وصف الدجال : «وَإِذَا هُوَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى. كَأَنَّ عَيْنَهُ نُخَامَةٌ فِي جِدَارٍ مُجَصَّصٍ» ، وزاد قول الدجال : «مَا أَوْقَعَكُمْ هَذِهِ الْجَزِيرَةَ؟ وَهَذِهِ الْجَزِيرَةُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا آدَمِيٌّ مُنْذُ صِرْتُ إِلَيْهَا». وقال عن بحيرة طبرية : «هَلْ نَضَبَ مَاؤُهَا ؟ هَلْ بَدَا مَا فِيهَا مِنَ الْعَجَائِبِ؟» ، وأغرب عن الجميع ، فقال في آخره : قَالَتْ فَاطِمَةُ : «فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَافِعًا يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَلاَ أُخْبِرُكُمْ ، إِنَّ هَذِهِ طَيْبَةُ – ثَلاَثًا – ثُمَّ قَالَ : أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ ؟ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ سَاعَةً ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، ثُمَّ قَالَ: بَلْ هُوَ

---

(٣٦) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٤٤/١١) ، حيث خرج البخاري لأسباط عن الشيباني ، وخرج مسلم لابن فضيل عن الشيباني.

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

فِي بَحْرِ الْيَمَنِ ، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ سَاعَةً ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، فَقَالَ : هُوَ فِي بَحْرِ الْعِرَاقِ – ثَلاَثًا – يَخْرُجُ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَلْدَةٍ ، يُقَالُ لَهَا: أَصْبَهَانَ ، مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَاهَا ، يُقَالُ لَهَا : رُسْتُقْبَاذُ[٣٧] ، يَخْرُجُ حِينَ يَخْرُجُ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ سَبْعُونَ أَلْفًا ، عَلَيْهِمُ السِّيجَانُ[٣٨] ، مَعَهُ نَهْرَانِ : نَهَرٌ مِنْ مَاءٍ ، وَنَهَرٌ مِنْ نَارٍ ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ، فَقِيلَ لَهُ : ادْخُلِ الْمَاءَ ، فَلاَ يَدْخُلْه ، فَإِنَّهُ نَارٌ ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ : ادْخُلِ النَّارَ ، فَلْيَدْخُلْهَا ؛ فَإِنَّهُ مَاءٌ». قال الطبراني بعده: "لم يرو هذا الحديث عن أبي الأشهب إلا سيف بن مسكين ، تفرد به أبو عبيد". قلت : العسكري عبد الوارث بن إبراهيم شيخ الطبراني مجهول ، قال الهيثمي : "لم أعرفه"[٣٩]. وشيخه سيف بن مسكين الأسواري قال عنه ابن حبان : "يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات ، لا يحل الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها" ، وقال الدار قطني : "ليس بالقوي"[٤٠].

* **الطريق التاسعة : رواية عمران بن سليمان المرادي عن الشعبي :**

خرج حديثه ابن حبان (٦٧٨٨) من طريق عمر بن محمد الهمداني ، عن عبد الملك بن سليمان القُرقُساني. والطبراني في المعجم الكبير (٩٥٩) عن عبد الله بن الحسين الحراني. والبغوي في شرح السنة (٤٢٦٨) من طريق جعفر بن محمد الفرقدي. كلاهما عن عبد الله بن جعفر الرقي.

كلاهما (القرقساني ، والرقي) ، عن عيسى بن يونس ، عن عمران بن سليمان ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، وزاد أوله أنها قالت : «صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المنبر ،

(٣٧) قال مجاعة بن الزبير في حديثه (٥٤) : "حدثنا أبو عبيدة عبد الوارث بن إبراهيم العسكري بِعَسْكَرِ مُكْرَمٍ" ، وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان (١٢٣/٤) في فصل (عسكر مكرم) : "وقال حمزة الأصبهاني: (رستقباذ) تعريب رستم كواد ، وهو اسم مدينة من مدن خوزستان خربها العرب في صدر الإسلام ثم اختطت بالقرب منها المدينة التي كانت معسكر مكرم بن معزاء الحارث صاحب الحجاج بن يوسف".

(٣٨) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٣٢/٢) : "السيجان : جمع ساج وهو الطيلسان الأخضر. وقيل : هو الطيلسان المقور ينسج كذلك ، كأن القلانس كانت تعمل منها أو من نوعها".قال ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٢٨٧) : "الطيالسة : جمع طيلسان وهو الثوب الذي له علم وقد يكون كساء".

(٣٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٠٩/٥) ، وانظر : إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص: ٤٠٢).

(٤٠) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤٧) ، العلل للدارقطني (٢١٩/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أُنْذِرُكُمُ الدَّجَّالَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلاَّ وَقَدْ أَنْذَرَهُ أُمَّتَهُ ، وَهُوَ كَائِنٌ فِيكُمْ أَيَّتُهَا الأُمَّةُ ، إِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي ، لاَ أُمَّةَ بَعْدَكُمْ». وقال : «أَنَّ ابْنَ عَمٍّ لَهُ وَأَصْحَابَهُ رَكِبُوا بَحْرَ الشَّامِ» **بدل** «مَعَ ثَلاَثِينَ رَجُلاً مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ». وقال : «فإذ هُمْ بِدَهْمَاءَ[٤١] تَجُرُّ شَعْرَهَا» **بدل** «دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ». وقال : «فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ ، مُوثَقٌ فِي الْحَدِيدِ إِلَى سَارِيَةٍ» **بدل** «فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا». وزاد في سؤاله : «ثُمَّ قَالَ: مَا بُيُوتُكُمْ ؟ . في رواية : مَا فَعَلَتِ الْعَرَبُ ؟ أَيُّ شَيْءٍ لِبَاسُهُمْ ؟ . قَالُوا : مِنْ شَعَرٍ وَصُوفٍ تَغْزِلُهُ نِسَاؤُنَا، قَالَ : فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى فَخِذِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَيْهَاتَ». وقال آخره : «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هذه طَيْبَةُ حَرَّمْتُهَا كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا فِيهَا نَقْبٌ فِي سَهْلٍ وَلا جَبَلٍ إِلاَّ وَعَلَيْهِ مَلَكَانِ شَاهِرَا السَّيْفِ يمنعان الدجال إلى يوما القيامة». قلت : في إسنادي ابن حبان والبغوي من لا يعرف ، بخلاف إسناد الطبراني إلى عمران بن سليمان فهو صحيح ، لكن عمران هذا الراوي عن الشعبي فيه جهالة ؛ ذكره ابن حبان في "ثقاته" ، وترجم له البخاري في "تاريخه" ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً[٤٢].

* **الطريق العاشرة : رواية محمد بن أبي أيوب الثقفي عن الشعبي :**

خرج حديثه حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٩٥٦) ، عن علي بن عبد العزيز البغوي ، عن أبي نعيم الفضل بن دكين ، عن محمد بن أيوب الثقفي[٤٣] ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، وقال أوله «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا أَجْلَسَنِي خَبَرٌ – قَالَتْ : وَفِي غَيْرِ السَّاعَةِ الَّتِي كَانَ يَجْلِسُ فِيهَا – أَنَّ تَمِيمَ الدَّارِ دَخَلَ عَلِيَّ الْيَوْمَ فِي الْهَاجِرَةِ أَوْ فِي الظَّهِيرَةِ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ بَنِي عَمٍّ لَهُ أَلْقَتْهُمُ سَفِينَةٌ لَهُمْ فِي الْبَحْرِ عَلَى جَزِيرَةٍ وَلا يَعْرِفُونَهَا ، فَخَرَجُوا فِيهَا يَمْشُونَ ، فَلَقُوا شَيْئًا لاَ يَدْرُونَ رَجُلاً هُوَ أَوِ امْرَأَةً مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الشَّعْرِ». وقال فيه : «حَتَّى دَخَلْنَا فَإِذَا رَجُلٌ مُوثَقٌ بِحَدِيدٍ كَبِيرٍ ثَقِيلٍ ، وَإِذَا هُوَ مُسْتَنِدٌ ظَهْرُهُ إِلَى سَفْحِ جَبَلٍ» حتى قال: «ثُمَّ زَفَرَ فَسَارَ فِي الْجَبَلِ ثُمَّ وَقَعَ ، ثُمَّ سَارَ أُخْرَى أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ وَقَعَ ، ثُمَّ سَارَ الثَّالِثَةَ فَذَهَبَ فِي

---

(٤١) في مختار الصحاح (ص:١٠٨) : "(الدهمة) السواد ، يقال : فرس (أدهم) ، وبعير أدهم وناقة دهماء".

(٤٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤٢٦/٦) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٩٩/٦) ، الثقات لابن حبان (٢٤١/٧).

(٤٣) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٩٨/٧) : "روى عنه وكيع وأبو نعيم وخلاد بن يحيى ، وكان يقول حدثنا محمد بن أيوب الثقفى ويغلط في اسم أبيه ، وإنما هو محمد بن أبي أيوب سمعت أبي يقول ذلك".

الْجَبَلِ ، ثُمَّ وَقَعَ ، قَالَ: قُلْنَا : مَا لَهُ لاَ بَارَكَ اللهُ فِيهِ» ، وقال ﷺ آخره : «طَيْبَةُ – مَرَّتَيْنِ – لاَ يَدْخُلُهَا الدَّجَّالُ ، لَيْسَ مِنْهَا نَقْبٌ إِلاَّ عَلَيْهِ مَلَكٌ شَاهِرُ السَّيْفِ ، وَمِنْ نَحْوِ الْيَمَنِ مَا هُوَ. ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ – وَكُمُّ قَمِيصِهِ – قَرِيبٌ مِنْ ثَلاثِينَ مَرَّةٍ مِنْ نَحْوِ الْعِرَاقِ ، وَمَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلاثِينَ مَرَّةٍ». قلت : هذا إسناد صحيح ؛ فعلي بن عبد العزيز ثقة مأمون(٤٤) ، ورواية أبي نعيم ابن دكين عن محمد بن أبي أيوب على شرط مسلم خرج به حديثاً واحداً(٤٥).

* **الطريق الحادي عشر : رواية عمرو بن منصور عن الشعبي :**

خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (١٢٧١) عن محمد بن عمرو بن خالد الحراني ، عن أبيه ، عن عيسى بن يونس ، عن عمرو بن منصور المشرقي ، عن الشعبي مختصراً بلفظ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الدَّجَّالَ ، قَالَ : مِنْ نَحْوِ الْعِرَاقِ مَا هُوَ مِنْ نَحْوِ الشَّامِ ، مَا هُوَ» ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ". قلت : وفيه عمرو بن منصور المشرقي وثقه ابن معين وضعفه أبو حاتم ، قال الحافظ ابن حجر : "صدوق يهم"(٤٦).

* **الطريق الثاني عشر : رواية مطرف عن الشعبي :**

خرج حديثه ابن حبان في الثقات (٢٤٧/٩) عن إبراهيم بن محمد الدستوائي. وابن المقرئ في معجم (٢١٠) عن محمد بن عمر التستري. والبحيري في السابع من فوائده (٦) عن زاهر بن أحمد ، عن أبي يحيى بن إبراهيم بن فهد. (ثلاثتهم) عن يعقوب بن إسحاق القلوسي ، عن هانئ بن خلف ، عن أبي جعفر الرازي ، عن مطرف ، عن الشعبي دون سياقه متنه قال : "وذكر حديث الجساسة". قلت : فيه هانئ بن خلف أورده العقيلي في كتاب "الضعفاء" وذكر له حديثاً آخر عن أبي جعفر الأزدي ، فقال : "حديثه غير محفوظ ، وليس بمعروف بالنقل ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به" ، ونقل الذهبي تجهيله عن أبي حاتم الرازي(٤٧). وشيخه أبو جعفر الرازي عيسى ماهان صدوق سيء الحفظ(٤٨).

---

(٤٤) انظر : سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٣) ، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص:٤٣٥)..

(٤٥) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٥٠٨/٢٤) ، صحيح مسلم (١٩١).

(٤٦) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٢٤٧/٢٢) ، تقريب التهذيب (ص:٤٢٧).

(٤٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣٦٤/٤) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٢٩٠).

(٤٨) انظر : تهذيب الكمال للمزي (١٩٢/٣٣) ، تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٦٢٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

*** الطريق الثالثة عشرة : رواية جماعة عن الشعبي :**

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧٦) (٩٨٢) عن أحمد بن حمدان الخلال التستري بعبادان من أصل كتابه ، عن علي بن حرب الجنديسابوري ، عن أشعث بن عطاف ، عن أبي هاني عمر بن بشير ، وعبد الله بن حبيب بن أبي ثابت ، وأبو عمرو التمار ، وحبيب بن جري القيسي كلهم ، عن الشعبي دون ذكر المتن قال : "فذكر حديث الجساسة بطوله"(٤٩). قلت : فيه شيخ الطبراني لم يوثقه أحد ، لكنه شيخ لابن حبان في "صحيحه"(٥٠) ، وروى الطبراني عنه الحديث من أصل كتابه.

*** الطريق الرابعة عشرة : رواية مطيع الغزال عن الشعبي :**

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧٧) عن محمد بن يعقوب الخطيب الأهوازي ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الجهضمي ، عن عبد الله بن داود الخريبي ، عن مطيع الغزال ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ﵂ مختصراً بسنده دون متنه قال : "قالت : خطبنا رسول الله ﷺ : فحمد الله وأثنى عليه ، فذكر حديث الجساسة بطوله". قلت : شيخ الطبراني اعتمده ابن حبان في صحيحه ولم يوثقه أحد(٥١).

*** الطريق الخامسة عشرة : رواية ابن أبي السفر عن الشعبي :**

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧٤) عن محمد بن عبد الله الحضرمي ، عن أحمد بن محمد التبعي ، عن القاسم العربي ، عن يونس بن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي السفر ، عن عامر الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ﵂ ، مختصراً بسنده دون متنه قال : "فذكر الحديث نحوه". قلت : فيه القاسم بن الحكم حديثه حسنٌ بالمتابعات ، قال أبو حاتم عنه : "محله الصدق ، يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال العقيلي : "لا يتابع على كثير من حديثه" ، وقال ابن حبان : "مستقيم الحديث" ، فتوسط ابن حجر ، فقال : "صدوق فيه لين"(٥٢).

---

(٤٩) في الموضعين من المعجم الكبير تصحيف ظاهر.

(٥٠)انظر لذلك : إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص: ١٠٨) ، وانظر : صحيح ابن حبان (١٠٣٣) (٦٠٤٤) (٦٦٩٤).

(٥١) صحيح ابن حبان (٥٠١) ، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص:٦٣٨).

(٥٢) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٣٤٢/٢٣) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٣٧٠).

*** الطريق السادسة عشرة : رواية عمارة بن غزية عن الشعبي :**

خرج حديثه أبو يعلى الموصلي في معجمه (٢٨٧) عن كامل بن طلحة الجحدري ، عن عبد الله ابن لهيعة ، عن عمارة بن غزية ، عن الشعبي مختصراً ، ولم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، وفيه : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهُ لَمْ يَأْتِنِي خَبَرٌ مِنْ عَدُوِّكُمْ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ رَكِبُوا الْبَحْرَ، فَعَصَفَتِ الرِّيحُ، فَأَضَافَتْهُمْ إِلَى جَزِيرَةٍ ، فَنَزَلُوا ، فَإِذَا هُمْ بِدَابَّةٍ تَجُرُّ شَعَرَهَا ، قُلْتُ : مَنْ أَنْتِ ؟ قَالَتْ : أَنَا الْجَسَّاسَةُ أَوِ الدَّسَّاسَةُ ، فَقَالَتِ : انْطَلِقُوا إِلَى هَذَا الدَّيْرِ ، فَإِنَّ ثَمَّ الْخَبَرَ إِلَى دَيْرٍ قَرِيبٍ مِنَّا. قَالُوا : فَانْطَلَقْنَا ، فَإِذَا الدَّجَّالُ نَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ ... » ، فذكره. قلت : وفيه ابن لهيعة ضعيف(٥٣).

*** الطريق السابعة عشرة : رواية عيسى بن أبي عيسى الحناط عن الشعبي :**

خرج حديثه الطبراني المعجم الكبير (٩٦٣) من طريق حاتم بن إسماعيل ، ويحيى بن أيوب.

وابن المقرئ في معجمه (٣٨٢) من طريق يحيى بن أيوب.

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٣٦/٨) من طريق سعيد بن أبي بلال.

ثلاثتهم (حاتم ، ويحيى ، وسعيد) ، عن عيسى الحناط ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، وفي بعض ألفاظه غرابة ، قال في أوله : «لَمْ أَجْمَعْكُمْ عَنْ خَبَرٍ جَاءَنِي مِنْ قِبَلِ عَدُوٍّ لَكُمْ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ أَنَّ بَنِي عَمٍّ لَهُ رَكِبُوا الْبَحْرَ ، فَأَصَابَتْهُمْ رِيحٌ لا يَدْرُونَ أَشَرَّقُوا أَمْ غَرَّبُوا» ، وقال فيه : «فَإِذَا هُمْ بِالدَّجَّالِ يَعْرِفُونَهُ مُوثَقٌ فِي الْحَدِيدِ ، فَقَالَ : مَنْ أَنْتُمْ ؟ قَالُوا : مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ» ، وقال في آخره : «وَهُوَ فِي الْبَحْرِ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَهُوَ إِلَى الْمَشْرِقِ أَقْرَبُ». وأبو عيسى الحناط متروك الحديث(٥٤). قال أبو نعيم وقد أسنده عن محمد بن عبد الجبار عن فضيل بن عياض ، ثنا سعيد بن أبي بلال : "غريب من حديث فضيل لم نكتبه إلا من حديث محمد بن عبد الجبار ، وهو حديث صحيح ثابت متفق عليه ، رواه عن الشعبي عدة من الكبار والتابعين".

*** الطريق الثامنة عشرة : رواية سعد الإسكاف عن الشعبي :**

---

(٥٣) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي (٤٧٥/٢) ، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٤٣/٨).

(٥٤) انظر : تهذيب الكمال للمزي (١٥/٢٣) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٣٢٠/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٩٨٣) ، وفي المعجم الأوسط (٢٢٨٩) عن أحمد بن عبيد الله الجبيري ، عن إبراهيم بن محمد التيمي القاضي ، عن عبد الله بن داود الخريبي ، عن سعد بن طريف الإسكاف ، عن الشعبي مختصراً بلفظ: «حَدَّثَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ ، أَنَّهُ رَكِبَ الْبَحْرَ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِهِ ، فَأَلْجَأَتْهُمُ الرِّيحُ إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ ، فَإِذَا هُمْ بِدَابَّةٍ أَهْلَبَ ، فَقَالُوا : مَا أَنْتِ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا الْجَسَّاسَةُ» ، فَذَكَرَ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ. قلت : وفيه سعد بن طريف الإسكاف متروك(٥٥).

* **الطريق التاسعة عشرة : رواية زياد بن كليب عن الشعبي :**

خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧٠) ، عن عبيد العجل وعلان بن عبد الصمد ماغمة والهيثم بن خلف الدوري ، قالوا : ثنا يحيى بن المعلى بن منصور ، عن محمد بن الطفيل ، عن طلق بن غنام ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبان بن تغلب ، عن زياد بن كليب ، عن الشعبي مختصراً بلفظ : «خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ يَخْطُبُنَا فِي مِثْلِهِ ، فَقَالَ: مَا خَطَبْتُكُمْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلاَّ بِخَبَرٍ أَتَانِي ، أَخْبَرَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ : أَنَّ بَنِي عَمٍّ لَهُ رَكِبُوا الْبَحْرَ ، فَكُسِرَتْ سَفِينَتُهُمْ بِجَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ ، فَإِذَا هُمْ بِدَابَّةٍ ، قَالُوا : مَا أَنْتِ ؟ قَالَتْ : أَنَا الْجَسَّاسَةُ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ». قلت : فيه عمرو بن ثابت رافضي متروك(٥٦).

* **الطريق العشرون: رواية عبد الملك بن عمير عن الشعبي :**

خرج حديثه ابن الأعرابي في معجمه (٩٦١) ، عن أحمد بن عمرو ، عن عمر بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن تليد بن سليمان ، عن عبد الحميد ، عن عبد الملك بن عمير ، مختصراً قال : "عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، قِصَّةَ الْجَسَّاسَةِ". قلت : فيه تليد بن سليمان رافضي ضعيف(٥٧).

---

(٥٥) انظر : تهذيب الكمال للمزي (١٠/ ٢٧١) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٢٢).

(٥٦) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٥٥٦/٢١) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٢٤٩/٣).

(٥٧) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٣٢٠/٤) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٣٥٨/١).

*** الطريق الحادي والعشرون : رواية سلمة بن كهيل عن الشعبي :**

خرج حديثه عبد الله بن أحمد في السنة (١٠١٨) ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل ، نا أبي ، عن أبيه ، عن سلمة بن كهيل ، عن الشعبي فذكره مختصراً : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ الْمِنْبَرَ عِنْدَ الظُّهْرِ ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ جَاءَنِي فَحَدَّثَنِي أَنَّ قَوْمًا رَكِبُوا فِي سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ فَعَصَفَتْ بِهِمُ الرِّيحُ فَأَلْقَتْهُمْ إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ ، فَخَرَجُوا إِلَيْهَا ، فَإِذَا هُمْ بِدَابَّةٍ أَشْعَرَ ، فَقَالُوا لَهَا : مَا أَنْتِ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا الْجَسَّاسَةُ. – وَذَكَرَ الْحَدِيثَ– ثُمَّ قَالَتْ لَهُمْ : لَوْ خَرَجْتُ مَا تَرَكْتُ أَرْضًا إِلاَّ وَطَأْتُهَا رِجْلَيَّ غَيْرَ طَيْبَةَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ سَلَّمَ لِلْمَدِينَةِ هَذِهِ طَيْبَةُ ، وَإِنَّهُ خَارِجٌ فِيكُمْ فَمَا شُبِّهَ عَلَيْكُمْ ، فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ». قلت : فيه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الكوفي لا يحتج به ، تركه أبو حاتم واتهمه أبو زرعة[٥٨].

*** الطريق الثاني والعشرون : رواية إبراهيم بن عامر عن الشعبي :**

رواه الطبراني (٩٦٧) عن الحسن بن علي المعمري ، عن أيوب بن محمد الوراق ، عن الوليد بن الوليد ، عن سعيد بن بشير ، عن إبراهيم بن عامر ، عن الشعبي بنحوه ، إلا أنه لم يذكر في حديثه قصة خطبتها وقال فيه : «أَنَّ بَنِي عَمٍّ لَهُ رَكِبُوا فِي سَفِينَةٍ لَهُمْ فِي الْبَحْرِ تُجَّارًا» وأغرب في روايته حين قال في حديثه: «حَتَّى لَقِيَهُمْ مَنْ غَطَّاهُ الشَّعْرُ مَا يَسْتَبِينُ مِنْهُ ذَاكَ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى ، قَالُوا: الْخَبَرُ ، قَالَ: الْخَبَرُ عِنْدَ صَاحِبِ هَذَا الدَّيْرِ ، فَأَنَا الْجَسَّاسُ ، فَأَتَوُا الدَّيْرَ فَإِذَا رَجُلٌ مُوقَرٌ بِالْحَدِيدِ ، فَسَأَلَهُمْ مِمَّنْ هُمْ ؟ فَأَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : مَا فَعَلَ نَبِيُّ الْعَرَبِ ؟ أَخْرَجَ بَعْدُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ: مَنْ يَتْبَعُهُ السَّفَلَةُ أَمْ أَشْرَافُ النَّاسِ ؟ قَالُوا : يَتْبَعُهُ السُّفَهَاءُ ، قَالَ: يَكْثُرُونَ أَمْ يَقِلُّونَ ؟ قَالُوا : يَكْثُرُونَ ، قَالَ : يَرْجِعُ أَحَدٌ مِمَّنْ أَتَاهُ ؟ قَالُوا : لا» ، وقال آخر حديثه : «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : وَهَذِهِ طَيْبَةُ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَكٌ شَاهِرٌ سَيْفَهُ نَحْوَ الْعِرَاقِ ، مَا هُوَ نَحْوَ الْعِرَاقِ ، مَا هُوَ». قلت : في إسناده سعيد بن بشير ، ضعفوه لكثرة غلطه[٥٩] ، والراوي عنه الوليد بن الوليد القلانسي متروك[٦٠] ، ويظهر

---

(٥٨) انظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٤/٢) ، تهذيب الكمال للمزي (٤٧/٢).

(٥٩) انظر : تهذيب الكمال للمزي (١٠/ ٣٤٨) ، ميزان الاعتدال للذهبي (١٢٨/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

ذلك في تفرده هنا بألفاظ لا يتابع عليها كقوله عن الدجال : «مَنْ يَتْبَعُهُ السَّفَلَةُ أَمْ أَشْرَافُ النَّاسِ ، قَالُوا : يَتْبَعُهُ السُّفَهَاءُ ، قَالَ: يَكْثُرُونَ أَمْ يَقِلُّونَ ؟ قَالُوا : يَكْثُرُونَ ، قَالَ : يَرْجِعُ أَحَدٌ مِمَّنْ أَتَاهُ ؟ قَالُوا : لا»[٦١].

* **الطريق الثالثة والعشرون : رواية أبي بكر الهذلي عن الشعبي :**

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧٣) من طريق العباس بن بكار الضبي. وأبو نعيم أصبهان في تاريخ أصبهان (٢٣٤/١) من طريق محمد بن عبد الله المقرئ ، كلاهما عن أبي بكر الهذلي ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ﵂ ، بنحوه مختصراً بسنده دون متنه ، إلا أنه قال في أوله : "نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ : الصَّلاةَ جَامِعَةً ، فَخَرَجْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَخْبَرْتُكُمْ عَنِ الدَّجَّالِ ، وَهَذَا تَمِيمٌ الدَّارِيُّ يُخْبِرُكُمْ ، أَخْبَرَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ أَنَّهُ رَكِبَ الْبَحْرَ ...» ، فذكر الحديث بطوله. قلت : وأبو بكر الهذلي أخباري متروك[٦٢].

* **الطريق الرابعة والعشرون : رواية السري بن إسماعيل عن الشعبي :**

رواه الطبراني المعجم الكبير (٩٧٨) عن أحمد بن زهير التستري ، عن يوسف بن موسى القطان ، عن جرير ، عن السري بن إسماعيل ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ﵂ مختصراً بسنده دون متنه قال : "فذكر الحديث نحوه". قلت : فيه السري بن إسماعيل متروك[٦٣].

* **وتوبع الشعبي في روايته عن فاطمة من طرق :**

* **الطريق الأول : رواية أبي سلمة عن فاطمة ﵂ :**

خرج حديثه أبو داود (٤٣٢٥) عن النفيلي ، عن عثمان بن عبد الرحمن. وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٨٠) عن يعقوب بن حميد ، عن عبد العزيز بن محمد ، ومعن بن عيسى ، وابن أبي فُدَيْك. وأبو يعلى في معجمه (١٥٧) عن حجاج بن يوسف ، عن عثمان بن عمر. وأبو العباس الأصم في حديثه (مجموع فيه مصنفاته:٣٢١) عن محمد بن عبد الله بن الحكم ، عن ابن أبي فُدَيْك. والطبراني في المعجم الكبير (٩٢٢) عن

---

(٦٠) انظر : تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٠٥/٦٣) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٣٥٠/٤).

(٦١) هذه الطريق جاء في أحد طريقي قتادة السابق ، أفردته هنا.

(٦٢) انظر : تهذيب الكمال للمزي (١٦٠/٣٣) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٤٩٧/٤).

(٦٣) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٢٢٧/١٠) ، ميزان الاعتدال للذهبي (١١٧/٢).

إسماعيل بن الحسن الخفّاف ، عن أحمد بن صالح ، عن ابن أبي فُدَيْك. وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٩٩) عن علي بن أحمد بن محمد المقدسي ، عن الحسن بن الفرج العزي ، عن هشام بن عمار ، عن شعيب بن إسحاق. ستتهم (عثمان ، وعبد العزيز ، ومعن ، وابن أبي فديك ، وعثمان ، وشعيب) ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب الحافظ.

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٨١) عن يعقوب بن حميد. والطبراني في المعجم الكبير (٩٢٣) عن محمد بن نصر الصائغ ، عن محمد بن إسحاق المسيبي. وابن بشران في الأمالي (٦٦) عن أبي الحسن بن إسحاق الطِّيبيُّ ، عن الحسن بن علي السَّرِي ، عن أحمد بن الحسين اللِّهْبِيّ. (أربعتهم) عن فضالة بن يعقوب الأنصاري ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ – وهو ضعيف[٦٤]–.

كلاهما (ابن أبي ذئب ، وابن مجمع) ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن فاطمة رضي الله عنها بنحوه مختصراً فلم يذكر في حديثه قصة خطبتها وأين مقامها بعد فراقها ، ولا ذكر آخره جهة خروجه ، وخالف في بعض ألفاظه ، ففيه : «أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَّرَ لَيْلَةً صَلاةَ الْعِشَاءِ الآخِرَةِ ثُمَّ خَرَجَ ، قَالَ : إِنَّمَا حَبَسَنِي حديثٌ حَدَّثَنِيهِ تميمٌ الدَّارِيُّ عَنْ رجلٍ كَانَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ ، فَإِذَا بامرأةٍ تَجُرُّ شَعْرَهَا فَقَالَ : مَا أَنْتِ ؟ قَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ ، أَتَعْجَبُ مِنِّي ؟ قَالَ: نَعَمْ ، قَالَتْ : فَاذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ الْقَصْرِ ، قَالَ : فَذَهَبْتُ إِلَيْهِ فَإِذَا فِيهِ رجلٌ يَجُرُّ شَعْرَهُ مسلسلٌ فِي الأَغْلالِ يَنْزُو بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ». وخالف ابنَ أبي ذئب وابنَ مجمع : عبدُ الرحمن بنُ يزيد ، فرواه عن الزهري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ، ذكره الدار قطني معلقاً ، وقال : "حديث أبي سلمة أصح"[٦٥]. قلت : حديث ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة صحيح غريب وهو على شرط البخاري ومسلم ، قال الترمذي : "سألت محمداً عن هذا الحديث : – يعني : حديث الجساسة – ، فقال : يرويه الزهري عن أبي سلمة ، عن فاطمة ابنة قيس – قال محمد : وحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس في الدجال ، هو حديث صحيح"[٦٦].

---

(٦٤) انظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٤/٢) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠٥/١).

(٦٥) العلل (٣٧٥/١٥)

(٦٦) ترتيب علل الترمذي الكبير (ص:٣٢٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

*** الطريق الثاني : رواية طارق بن شهاب عن فاطمة رضي الله عنها :**

خرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٩٢٦) ، عن محمد بن عبد الله الحضرمي ، عن منجاب بن الحارث ، عن حصين بن عمر الأحمسي ، عن مخارق بن خليفة ، عن طارق بن شهاب ، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها دون ذكر المتن قال: "عن النبي ﷺ بحديث الجساسة". أشار إليه ابن عدي فقال : "لا يرويه عن مخارق إلا حصين بن عمر" ، قلت : إسناده تالف فحصين بن عمر الأحمسي متروك[٦٧].

- **ولحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها شواهد أخر :**

الشاهد الأول : عن عائشة رضي الله عنها :

حديث عائشة رضي الله عنها جاء في آخر رواية مجالد والشيباني عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها الآنف ، إلا أنهما اختلافا في اسم الراوي عن عائشة رضي الله عنها ، فالأول يذكر القاسم بن محمد ، والثاني يذكر عبد الرحمن بن أبي بكر:

– الوجه الأول بذكر حديث القاسم عن عائشة رضي الله عنها:

خرج حديثه أحمد (٢٧١٠١) ، (٢٧٣٤٩) ، والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق مسدد. كلاهما (أحمد ، ومسدد) ، عن يحيى بن سعيد.

والحميدي (٣٦٨). والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي. كلاهما (الحميدي ، والرمادي) ، عن سفيان بن عيينة.

وأبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف(٣٧٦٣٦) ، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٣٦٢) ، كلاهما عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد وزيد بن أبي أنيسة.

خمستهم (يحيى ، وسفيان ، وأبو أسامة ، وإسماعيل ، وزيد) ، عن مجالد بن سعيد ، عن مجالد ، عن الشعبي قال : "ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ فَاطِمَةَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَّهَا حَدَّثَتْنِي كَمَا حَدَّثَتْكَ فَاطِمَةُ ، غَيْرَ أَنَّهَا قَالَتْ : "الْحَرَمَانِ عَلَيْهِ حَرَام: مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ".

---

(٦٧) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣٠٠/٣). وانظر كذلك : تهذيب الكمال للمزي (٥٢٦/٦) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٥٥٣/١).

– الوجه الثاني بذكر عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة ﵂ :

خرج حديثه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٤٧) ، وكذا في "التسوية بين حدثنا وأخبرنا" (٥) من طريق محمد بن عمرو السُّوسي. وابن منده في الإيمان (١٠٥٧) عن محمد بن الحسين بن الحسن ، عن أحمد بن الأزهر. والبيهقي في دلائل النبوة (٤١٧/٥) عن أبي عبد الله الحاكم ، عن محمد بن أحمد العطار ، قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، عن الحسن بن علي بن عفان. (ثلاثتهم) ، عن أسباط بن محمد.

والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٠) عن الحسين بن إسحاق التستري. وابن منده في الإيمان (١٠٥٧) عن أحمد بن إسحاق بن أيوب ، عن إبراهيم بن يوسف بن خالد. كلاهما (الحسين ، وإبراهيم) ، عن عثمان بن أبي شيبة ، عن محمد بن فضيل.

كلاهما (أسباط ، وابن فضيل) ، عن أبي إسحاق سليمان الشيباني ، عن الشعبي قال : «فَلَقِيتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَحَدَّثْتُهُ ، فَقَالَ : هَلْ زَادَ فِيهِ شَيْئًا ؟ قُلْتُ : لاَ ، قَالَ : صَدَقَ ، أَشْهَدُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْنِي بِهَذَا ، غَيْرَ أَنَّهَا زَادَتْ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : وَمَكَّةُ مِثْلُهَا». هذا لفظ أسباط.

وذكر القاسم تفرد مجالد فيه ، وهو ليس بالقوي عندهم[٦٨] . ، وخالفه أبو إسحاق سليمان الشيباني ، فرواه عن عامر الشعبي ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن عائشة ﵂[٦٩] ، وأبو إسحاق ثقة ، احتج الشيخان بروايته عن الشعبي ، وبرواية أسباط وفضيل عنه[٧٠] ، وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر بن الحارث المخزومي أحد الأئمة الفقهاء السبعة[٧١] ، فهو إسناد صحيح.

---

(٦٨) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي (٤٣٨/٣) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٠/١٠).

(٦٩) تصحف في المعجم الكبير(٩٦٠) لعبد الله بن أبي بكر ، وهو خطأ ، انظر الإيمان لابن منده (١٠٥٧) وعلل الدار قطني (١٣٤/١٥).

(٧٠) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٤٤/١١) ، حيث خرج البخاري لأسباط عن الشيباني ، وخرج مسلم لابن فضيل عن الشيباني.

(٧١) تهذيب الكمال للمزي (٣٣/ ١١٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الشاهد الثاني : حديث أبي هريرة :

خرج حديثه أحمد (٢٧١٠١) ، (٢٧٣٤٩) ، والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق مسدد. كلاهما (أحمد ، ومسدد) ، عن يحيى بن سعيد.

والحميدي (٣٦٨). والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي. كلاهما (الحميدي ، والرمادي) ، عن سفيان بن عيينة.

وأبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٦٣٦) ، وإسحاق بن راهويه في مسنده (**٢٣٦٢**)، كلاهما عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

والطبراني في المعجم الكبير (٩٦١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد وزيد بن أبي أنيسة.

خمستهم (يحيى ، وسفيان ، وأبو أسامة ، وإسماعيل ، وزيد) ، عن مجالد بن سعيد.

*وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٤٧) ، وفي "التسوية بين حدثنا وأخبرنا" (٥) من طريق محمد بن عمرو السُّوسي. وابن منده في الإيمان (١٠٥٧) عن محمد بن الحسين بن الحسن ، عن أحمد بن الأزهر بن منيع. والبيهقي في دلائل النبوة (٤١٧/٥) عن أبي عبد الله الحاكم ، عن محمد بن أحمد العطار ، قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، عن الحسن بن علي بن عفان. (ثلاثتهم) ، عن أسباط بن محمد.

والطبراني في المعجم الكبير (٩٦٠) عن الحسين بن إسحاق التستري. وابن منده في الإيمان (١٠٥٧) عن أحمد بن إسحاق بن أيوب ، عن إبراهيم بن يوسف بن خالد. كلاهما (الحسين ، وإبراهيم) ، عن عثمان بن أبي شيبة ، عن محمد بن فضيل.

كلاهما (أسباط ، وابن فضيل) ، عن أبي إسحاق سليمان الشيباني.

وكلاهما (مجالد ، والشيباني) ، عن الشعبي ، عن المحرر بن أبي هريرة.

* وأخرجه أبو يعلى (كما في البداية والنهاية:١٣٧/١٩) عن محمد بن أبي بكر ، عن أبي عاصم سعد بن زياد ، حدثني نافع مولاي – هو مولى حمنة بنت شجاع –.

كلاهما (المحرر ، ونافع) ، عن أبي هريرة بنحوه ، ولفظ حديث المحرر بن أبي هريرة هو بنحو لفظ حديث مجالد والشيباني عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ﵂ في الطريق الخامسة والطريق السابعة ، قال الشعبي آخره : «فلقيت محرر بن أبي هريرة فحدثته ، فقال : صدق أشهد على أبي هريرة أنه حدثني بهذا الحديث ، وزاد فيه ،

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

ثُمَّ قَالَ : نَحْوَ الشَّامِ مَا هُوَ ، نَحْوَ الْعِرَاقِ مَا هُوَ ، ثُمَّ أَهْوَى بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ عِشْرِينَ مَرَّةً». وأما لفظ حديث نافع مختصراً : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي تَمِيمٌ ، فَرَأَى تَمِيمًا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : يَا تَمِيمُ! حَدِّثِ النَّاسَ مَا حَدَّثْتَنِي. فَقَالَ : كُنَّا فِي جَزِيرَةٍ ، فَإِذَا نَحْنُ بِدَابَّةٍ لاَ يُدْرَى قُبُلُهَا مِنْ دُبُرِهَا ، فَقَالَتْ : تَعْجَبُونَ مِنْ خَلْقِي ، وَفِي الدَّيْرِ مَنْ يَشْتَهِي كَلامَكُمْ! فَدَخَلْنَا الدَّيْرَ ، فَإِذَا نَحْنُ بِرَجُلٍ مُوثَقٍ فِي الْحَدِيدِ ، مِنْ كَعْبِهِ إِلَى أُذُنِهِ ، وَإِذَا أَحَدُ مِنْخَرَيْهِ مَسْدُودٌ ، وَإِحْدَى عَيْنَيْهِ مَطْمُوسَةٌ ، وَالأُخْرَى كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ. قَالَ : مَنْ أَنْتُمْ؟ فَأَخْبَرْنَاهُ» ، فذكر باقيه. قلت : حديث المحرر بن أبي هريرة من طريق مجالد بن سعيد ، وهو ليس بالقوي عندهم[٧٢]. لكن تابعه أبو إسحاق سليمان الشيباني عن الشعبي عن المحرر ، وإسناد حديثه صحيح رجاله ثقات ما عدا المحرر بن أبي هريرة ؛ فقد ذكره ابن حبان في وحده "الثقات" ، وصحح له الحاكم وابن حبان[٧٣]. وأما حديث : (سعد بن زياد عن نافع مولى حمنة بنت شجاع) ففيه سعد بن زياد ، تفرد ابن حبان في ذكره في "الثقات" ، وقال عنه أبو حاتم : "يكتب حديثه وليس بالمتين"[٧٤] ، وشيخه نافع ذكره ابن حبان في "الثقات" ، وسكت عنه ابن أبي حاتم عنه فلم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً[٧٥]. قال ابن كثير بعده : "وهذا حديث غريب جدًا". قلت : حديث أبي هريرة حديث حسنٌ لأمور :

الأول : أن طريق أبي إسحاق الشيباني ومجالد بن سعيد ، عن الشعبي ، عن المحرر ، عن أبيه أبي هريرة رضي الله عنه ، اعتضد برواية سعد بن زياد ، عن نافع مولى حمنة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقد ذكر أبو حاتم أن سعد بن زياد يكتب حديثه ، أي للاعتبار وقبول التقوية. وقد شهد لحديثهما حديث فاطمة رضي الله عنها عند مسلم.

الثاني : أن الجهالة في التابعين قبلها كثير من المصنفين لمن كان مقلاً لعدم فشو الكذب ، وعدم ظهور علم الجرح والتعديل بشكله المنهجي. قال ابن الصلاح بعد ذكر من قبل حديث المساتير : "قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم ،

---

(٧٢) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي (٤٣٨/٣) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٠/١٠).

(٧٣) انظر : الثقات لابن حبان (٥/ ٤٦٠) ، إكمال تهذيب الكمال (٩٤/١١) لمغلطاي.

(٧٤) انظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧٨/٦) ، الثقات لابن حبان (٨٣/٤) ، ميزان الاعتدال للذهبي (١٢٠/٢).

(٧٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٥٣/٨) ، الثقات لابن حبان (٤٧٠/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

وتعذرت الخبرة الباطنة بهم ، والله أعلم"[٧٦]. وقال الذهبي : "وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين ، أو أوساطهم احتمل حديثه ، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول ، وركاكة الألفاظ. وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك. وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم ، فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به"[٧٧]. وقال المعلمي اليماني بعد ذكر طريقة ابن حبان : "والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي ، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد ، وإن لم يروا عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون ، وممن وثقه النسائي رافع ابن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة وآخرون"[٧٨]. قلت : بل خرج البخاري ومسلم لجماعة من التابعين لم يوثقهم قبلهما أحد[٧٩].

الثالث : يتأيد ذلك في حال المحرر بن أبي هريرة بأن ابن حبان صحح حديثاً (للشعبي عن المحرر عن أبيه) ، وصحح الحاكم حديثاً (للشيباني عن الشعبي عن المحرر عن أبيه)[٨٠].

الرابع : يؤيده كذلك أن حديث المحرر قد جاء في سياق حديث الشعبي عن فاطمة ﵂ ، فالشعبي – وهو أحد أئمة التابعين – إنما نقل عن المحرر ما نقل تأييداً لحديث فاطمة واحتجاجاً بحديث المحرر عن أبيه ﵁. والله أعلم.

---

(٧٦) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:١١٢)

(٧٧) ديوان الضعفاء (ص:٣٧٤).

(٧٨) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/٢٥٥).

(٧٩) انظر : رسالتي للدكتوراه "من وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب" (ص:٢٦٤-٢٦٩). وكذلك رسالة "جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي رسالة علمية لنيل الدكتوراة لعبد الجواد حمام (ص:٤٩٧-٥٢٠).

(٨٠) صحيح ابن حبان (٣٨٢٠) ، المستدرك للحاكم (٣٢٧٥).

الشاهد الثالث : حديث جابر ﷺ :

خرج حديثه أبو داود (٤٣٢٨) عن واصل بن عبد الأعلى. وكذا أبو يعلى في مسنده (٢١٦٤) ، (٢١٧٨) ، (٢٢٠٠) عن أبي هشام الرفاعي ، وعبد الله بن عمر بن أبان ، وواصل بن عبد الأعلى. وأبو الفضل الزهري في حديثه (٢٧٠) عن أحمد بن سابور ، عن واصل بن عبد الأعلى. ثلاثتهم (واصل ، وأبو هشام ، وابن عمر) ، عن محمد بن فضيل ، عن الوليد بن عبد الله بن جميع ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر ﷺ ، قَالَ : «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي لَمْ أَقُمْ فِيكُمْ بِخَبَرٍ جَاءَنِي مِنَ السَّمَاءِ ، وَلَكِنِّي بَلَغَنِي خَبَرٌ فَفَرِحْتُ بِهِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ تَفْرَحُوا بِفَرَحِ نَبِيِّكُمْ. إِنَّهُ بَيْنَا رَكْبٌ يَسِيرُونَ فِي الْبَحْرِ إِذْ نَفِدَ طَعَامُهُمْ فَرُفِعَتْ لَهُمْ جَزِيرَةٌ فَخَرَجُوا يُرِيدُونَ الْخُبْزَ فَلَقِيَتْهُمُ الْجَسَّاسَةُ – فَقُلْتُ لأَبِي سَلَمَةَ : وَمَا الْجَسَّاسَةُ ؟ قَالَ: امْرَأَةٌ تَجُرُّ شَعَرَ جِلْدِهَا وَرَأْسِهَا – فَقَالَتْ : فِي هَذَا الْقَصْرِ خَبَرُ مَا تُرِيدُونَ ، فَأَتَوْهُ فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ مُوَثَّقٌ فَقَالَ : أَخْبِرُونِي أَوْ سَلُونِي أُخْبِرْكُمْ ، فَسَكَتَ الْقَوْمُ ، فَقَالَ : أَخْبِرُونِي عَنْ نَخْلِ بَيْسَانَ أَطْعَمَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : أَخْبِرُونِي عَنْ حَمْأَةِ زُغَرَ فِيهَا مَاءٌ ؟ قَالُوا : نَعَمْ. قَالَ : هُوَ الْمَسِيحُ تُطْوَى لَهُ الأَرْضُ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، إِلاَّ مَا كَانَ مِنْ طَيْبَةَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَطَيْبَةُ الْمَدِينَةُ مَا بَابٌ مِنْ أَبْوَابِهَا إِلاَّ مَلَكٌ مُصَلِّتٌ سَيْفَهُ يَمْنَعُهُ ، وَبِمَكَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ : فِي بَحْرِ فَارِسَ مَا هُوَ ، فِي بَحْرِ الرُّومِ مَا هُوَ – ثَلاَثًا – ، ثُمَّ ضَرَبَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ثَلاَثًا. فَقَالَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ(٨١): إِنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْئًا مَا حَفِظْتُهُ ، قَالَ : فَشَهِدَ جَابِرٌ أَنَّهُ ابْنُ صَيَّادٍ ، قَالَ : فَقُلْتُ : إِنَّ ابْنَ صَيَّادٍ قَدْ مَاتَ ، قَالَ : وَإِنْ مَاتَ. قَالَ : فَقُلْتُ : فَإِنَّهُ قَدْ أَسْلَمَ ، قَالَ : وَإِنْ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ ، قَالَ : فَإِنَّهُ قَدْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ ، قَالَ : وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ». قال عنه الحافظ ابن حجر :"أخرجه أبو داود بسند حسن من رواية أبي سلمة عن جابر"(٨٢). وقال ابن كثير : "تفرد به أبو داود ، وهو غريب جدا"(٨٣). قلت : فيه ثلاث علل :

---

(٨١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٢٧/١٣) : "وابن أبي سلمة اسمه عمر فيه مقال ، ولكن حديثه حسن ويتعقب به على من زعم أن جابرًا لم يطلع على قصة تميم".

(٨٢) فتح الباري (٣٢٨/١٣).

(٨٣) البداية والنهاية (١٣٦/١٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الأولى : أن الوليد بن جميع احتج به مسلم ، لكنه مختلف فيه ؛ فقواه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم. وقال العقيلي: "في حديثه اضطراب" ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، ثم في " المجروحين" وقال عنه : "كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات ، فلما فحش ذلك منه ، بطل الاحتجاج بِهِ" ، وقال الحاكم: "لو لم يخرج له مسلم لكان أولى"(٨٤).

الثانية : أن الوليد خولف فيه ، حيث تفرد هو برواية الحديث عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه ، وخالفه الزهري إمام الحفاظ فرواه عن أبي سلمة عن فاطمة رضي الله عنها ، وقد تقدم تخريجه في مسندها فيمن تابع الشعبي – رواية أبي سلمة عن فاطمة رضي الله عنها – لذا لما ذكره الدارقطني قال : "يرويه الوليد بن عبد الله بن جميع عن أبي سلمة ، عن جابر ، وخالفه الزهري ، رواه عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس ، وقول الزهري أشبه بالصواب"(٨٥).

الثالثة : أن المصنفين ذكروا هذا الحديث في ترجمة الوليد في كتب الضعفاء كالعقيلي وابن عدي ، وأنه اضطرب فيه ، فمرة يرويه عن جابر رضي الله عنه ، ومرة يرويه عن أبي سعيد رضي الله عنه ، قال ابن عدي : "وللوليد بن جميع أحاديث ، وروى عن أبي سلمة عن جابر ، ومنهم من قال : عنه عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري حديث الجساسة بطوله ، ولا يرويه غير الوليد بن عبد الله بن جميع هذا"(٨٦).

---

(٨٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٧/٤) ، المجروحين لابن حبان (٧٨/٣) ، تهذيب التهذيب لابن حجر (١١ /١٣٨).

(٨٥) العلل (٣٩٦/١٣).

(٨٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٥٥/٨) ، وانظر : الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٧/٤) ، وميزان الاعتدال (٣٣٧/٤). لكن الذي وقفت عليه من روايته للحديث عن جابر رضي الله عنه ثم عن أبي سعيد رضي الله عنه حديث بلفظ : «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ صَيَّادٍ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ فَقَالَ لَهُ : أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ الصَّيَّادِ : إِذَا شَهِدْتَ أَنْتَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اخْسَأْ بَلْ أَنْتَ عَدُوُّ اللَّهِ ، اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ». فرواه الحارث في مسنده (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث:٧٨٦) ، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣١٧/٤) من حديث الوليد بن جميع ، عن أبي سلمة ، عن جابر رضي الله عنه. ورواه أحمد (١١٧٧٦) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٥١) من حديث الوليد بن جميع ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الشاهد الرابع حديث عليٍّ ﷺ :

خرج حديثه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥٠٠) ، في ترجمة إسماعيل بن يحيى التيمي ، قال : "حَدَّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيد اللَّهِ ، حَدَّثَنا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ ، عَنْ عَلِيٍّ قَال : كُنا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ جُلُوسًا ، إِذْ جَاءَ تَمِيمٌ الدَّارِيُّ ، فَذَكَرَ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ بِطُولِهِ. قال ابن عدي بعده : "وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل". قلت : إسماعيل بن يحيى مجمع على تركه ، وكذبه بعض الأئمة ، وقال ابن عدي في ترجمته : "يحدث عن الثقات بالبواطيل"[(٨٧)]. وقال في ترجمة الحسن بن عمارة : "وهذا الحديث غريب الإسناد لا يعرف عن علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه ، ولم أكتبه إلا عن هذا الشيخ ، وليس البلاء في هذا الإسناد من الحسن بن عمارة ، إنما البلاء من إسماعيل بن يحيى لأنه ضعيف"[(٨٨)].

---

(٨٧) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤٩١) ، لسان الميزان لابن حجر (٢/١٨١).

(٨٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/١٠٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

• الباب الثاني : وفيه مبحثان :

* المبحث الأول : الحكم على حديث الجساسة وأقوال العلماء فيه :

حديث الجساسة حديث صحيح ، رواه الشعبي عن فاطمة بنت قيس ، واشتهر حديث الشعبي فرواه عنه جماعة من الحفاظ الثقات ، فخرجه مسلم من طريق سيار أبي الحكم ، وغيلان بن جرير ، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان. وصححه الترمذي طريق قتادة ، وابن حبان من طريق داود بن أبي هند. وجاء عن أبي سحاق الشيباني عنه بإسناد صحيح. وتابعهم كثير من الرواة عن الشعبي فيهم المستور والضعيف. حيث رواه الأئمة كيحيى بن سعيد القطان ، وسفيان بن عيينة ، وأبي أسامة حماد بن أسامة وغيرهم من طريق مجالد بن سعيد. وتوبع الشعبي في روايته عن فاطمة ، حيث رواه جماعة عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وهو إسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم. وجاءت ثلاثة شواهد لحديث فاطمة : الأول : جاء بإسناد صحيح من طريقين عن الشيباني ، عن الشعبي : أنه سمع عبد الرحمن بن أبي بكر ، سمع عائشة تذكره مثله. الثاني : من طريق الشعبي عن المحرر بن أبي هريرة ، وطريق نافع مولى حمنة بنت شجاع ، كلاهما عن أبي هريرة بمثله ، وهما من مساتير التابعين الذين يصحح كثير من الأئمة أحاديثهم. الثالث : حديث جابر ، وهو وإن كان مُعلاً إلا أن الحافظ ابن حجر حسنه ، ولم يره كذلك. وبذلك يتبين أن حديث الجساسة لا مطعن فيه من جهتين :

إحدها : من جهة ثبوته عن النبي ﷺ فلو لم يرد إلا عن الإمام الشعبي عن الصحابية الجليلة فاطمة بنت قيس لكفى ، فكيف وقد تعددت مخارجه ، قال الحافظ ابن حجر عن حديث فاطمة : "لم تنفرد فاطمة بسماعها ولا بروايتها ، بل جاءت القصة مروية عن جماعة من الصحابة غيرها ، ودل ورودها علينا من رواية عائشة أم المؤمنين ، وأبي هريرة ، وجابر ، وغيرهم ، على أن جماعة آخرين رووها ، وإن لم تتصل بنا روايتهم"[٨٩].

---

(٨٩) نقله السخاوي في الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٩٠٥/٢).

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الثاني : لم أقف على من تكلم في صحة هذا الحديث من أئمة النقد ، وحتى الذين استدركوا على مسلم – كالدارقطني في "التتبع" – لم ينتقدوا مسلماً على إخراجه لهذا الحديث ، فيكون موضع إجماع على ما تقرر في علوم الإصطلاح[٩٠]. وقد نص علماء الحديث على ذلك :

فقال ابن القيم عن فاطمة ﷺ : "وإذا شئت أن تعرف مقدار حفظها وعلمها ، فاعرفه من حديث الدجال الطويل الذي حدث به رسول الله ﷺ على المنبر ، فوعته فاطمة وحفظته ، وأدته كما سمعته ولم ينكره عليها أحد مع طوله وغرابته"[٩١].

وذكر الحافظ ابن حجر أنه ليس له علةٌ ، حينما سئل : لِمَ لَمْ يخرّجه البخاري ، وانفرد مسلم بإخراجه ؟ قال : "ليست له علَّة قادحة تقتضي ترك البخاري لتخريجه ، وطوله لا يقتضي العدول عنه فإنه أخرج غيره من الطوال ، ولم يختصرها في بعض المواضع"[٩٢]. قلت : بل صحح البخاري الحديث فيما سيأتي.

وقال العلامة أبو شهبة في رده على أبي رية: "وليس للمؤلف سلف في التشكيك في هذا الحديث إلاَّ ما كان من المرحوم السيد محمد رشيد رضا الذي نقل المؤلف كلامه في كتابه ، وكلام السيد رشيد ليس فيه التصريح بكذب القصة ، ولا بتكذيب تميم ، وكل ما فيه محاولة إثبات أَنَّ سكوت النَّبِي ﷺ لا يدل على صدق القصة"[٩٣].

* وممن نص على صحة الحديث من الأئمة النقاد :

– البخاري حيث قال الترمذي : "سألت محمداً عن هذا الحديث : – يعني : حديث الجساسة – ، فقال : يرويه الزهري عن أبي سلمة ، عن فاطمة ابنة قيس – قال محمد : وحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس ، في الدجال هو حديث صحيح"[٩٤].

---

(٩٠) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٣٧٩/١) ، تدريب الراوي للسيوطي(١٤٤/١). وما تقدم في الباب الأول.

(٩١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٧٦/٥).

(٩٢) نقله السخاوي في كتابه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٩٠٤/٢).

(٩٣) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين (٩٦/١).

(٩٤) ترتيب علل الترمذي الكبير (ص:٣٢٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

– وقال الترمذي : "وهذا حديث حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي ، وقد رواه غير واحد عن الشعبي"(٩٥).

– وأخرج ابن حبان حديث فاطمة ﵂ في صحيحه ، وبوب عليه قائلاً : [ذكر الإخبار عن وصف العلامتين اللتين تظهران عند خروج المسيح الدجال من وثاقه](٩٦).

– وقال أبو نعيم الأصبهاني : "وهو حديث صحيح ثابت متفق عليه ، رواه عن الشعبي عدة من الكبار والتابعين"(٩٧).

– وبوب البيهقي في كتابه "دلائل النبوة" فقال : [باب قدوم تميم الداري على النبي ﷺ وإخباره إياه بأمر الجساسة وما سمع من الدجال في خروج النبي ﷺ وإيمان من آمن به] ، فأسند حديث فاطمة ﵂ وذكر رواية مسلم له ، ثم قال : "قال الشعبي : فلقيت محرر بن أبي هريرة فحدثته ، فقال : صدق أشهد على أبي هريرة أنه حدثني بهذا الحديث ، فلقيت عبد الرحمن بن أبي بكر فحدثته ، فقال: صدقت وأشهد على عائشة أنها حدثتني بهذا الحديث ، غير أنها زادت فيه : أن رسول الله ﷺ قال : (ومكة مثلها). قلت: وروي ذلك أيضًا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس"(٩٨).

– وقال ابن عبد البر بعد ذكر حديث الشعبي وأبي سلمة عن فاطمة بنت قيس ﵂ : "وهذه كلها آثار ثابتة صحاح من جهة الإسناد والنقل"(٩٩).

– وقال البغوي : "هذا حديث صحيح ، أخرجه مسلم ، عن يحيى بن حبيب الحارثي ، عن خالد بن الحارث الهجيمي ، عن قرة ، وأخرجه من طرق أخر عن الشعبي"(١٠٠).

---

(٩٥) سنن الترمذي (٢٢٥٣).

(٩٦) صحيح ابن حبان (٦٧٨٧).

(٩٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٣٦/٨).

(٩٨) دلائل النبوة (٥/ ٤١٧).

(٩٩) الاستذكار (٨/ ٣٣٣).

(١٠٠) شرح السنة للبغوي (٤٢٦٩).

– وقال عز الدين ابن الأثير في ترجمة تميم ﷺ : "حدث عن النبي ﷺ حديث الجساسة ، وهو حديث صحيح"[١٠١].

– وقال أبو عبد الله القرطبي : "هذا حديث صحيح ، وقد خرجه مسلم والترمذي وأبو داود وغيرهم ﷺ"[١٠٢].

– وقال ابن القيم : "ولم ينكره عليها أحد مع طوله وغرابته"[١٠٣].

– وقال الحافظ ابن حجر عن أحد طرق حديث الشعبي عن فاطمة ﷺ :"في بعض طرقه عند البيهقي أنه (شيخ) وسندها صحيح"[١٠٤]. وقال : "وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود بسند حسن من رواية أبي سلمة عن جابر"[١٠٥]. بل قد تقلد الحافظ ابن حجر بتوسع بيان طرق حديث الجساسة ودفع عنها دعوى الغرابة[١٠٦].

– وقال السفاريني : "في ذكر قصة تميم الداري وحديثه الذي رواه عن النبي ﷺ ، وهو حديث صحيح ، رواه أبو هريرة أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبو يعلى ، وعائشة رضي الله عنها ، وهو في حديث فاطمة بنت قيس ، وروي أيضا من حديث جابر أخرجه أبو داود بسند صحيح"[١٠٧].

– وقال الشيخ محمد ناصر الألباني: "حديث الجساسة صحيح ولا مطعن فيه"[١٠٨].

---

(١٠١) أسد الغابة (٤٢٨/١).

(١٠٢) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص:١٣٤٠).

(١٠٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٧٦/٥).

(١٠٤) فتح الباري لابن حجر (٣٢٦/١٣).

(١٠٥) فتح الباري لابن حجر (٣٢٨/١٣).

(١٠٦) كجوابه لسؤال عنها فيما نقله السخاوي في الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٩٠٤/٢) ، وتقدم ذكر موضع كلامه في فتح الباري.

(١٠٧) لوامع الأنوار البهية (١٠٩/٢).

(١٠٨) في سلسلة الهدى والنور الصوتية لأبي ليلي الأثري وهي موجودة باليوتيوب بعنوان «الألباني يزيل الأشكال حول حديث الجساسة».

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

* المبحث الثاني : شبهات حول حديث الجساسة :

تقدم أنه لم يتكلم احد من أئمة السنة في حديث فاطمة بنت قيس ﵂ الذي رواه مسلم قبل ظهور المدرسة العقلية التي ابتدأت بالشيخ محمد عبده المصري وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا التي وصل بها التمادي إلى التشكيك في الصحابي تميمٍ الداري[١٠٩] ، إلا أن أمر الطعن في الحديث كان محصوراً في هذه المدرسة حتى قرأ شيخنا الشيخ محمد العثيمين كلام محمد رشيد رضا في "تفسيره" فكان لكلامه وقعاً ، فأشهر الشيخ القول بتضعيف حديث فاطمة بنت قيس ﵂ في كثير من دروسه فصار علماً على هذا القول لكونه العالم الوحيد المنتسب للمدرسة السلفية الذي أقدم على تضعيف هذا الحديث ، وإن كان منزعه – رحمه الله – غير منزع العقلانيين بل لتعارض هذا الحديث – فيما ظهر له – مع حديث آخر سيأتي بيانه ، لذا لما سئل الشيخ عن حديث الجساسة ، قال : "قولنا فيه : أن النفس لا تطمئن إلى صحته عن النبي ﷺ ؛ لما في سياق متنه من النكارة ، وقد أنكره الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره إنكاراً عظيماً لأن سياقه يبعد أن يكون من كلام النبي ﷺ". فلما سئل : هل قال به أحد من السلف قبل محمد رشيد رضا ؟ قال : "لا أعلم ، لكن لا يشترط ، وأنا لم أتتبع أقوال العلماء فيه ، لكن في نفسي منه شيء"[١١٠].

* وسأجمل الشبهات التي أثارها الشيخ محمد رشيد رضا بأمور ثلاثة ثم أبين وهائها ، وهي الطعن بالتفرد ، ثم الطعن في المتن ، ثم زعم التعارض :

---

(١٠٩) قال محمد رشيد رضا بعد أن قرر أن النبي ﷺ لم يوافق تميمًا على كل ما حكاه ، ويكون نفيه ﷺ يبطل الثقة به كله حتى قال في تفسير المنار (٤١٣/٩) :"وهل كان ﷺ معصوماً من تصديق كل كاذب في خبر فيعد تصديقه لحكاية تميم دليلاً على صدقه فيها ؟ ويعد ما يرد عليها من إشكال وارداً على حديث له حكم المرفوع". وهذه هرطقة لا تستحق أن يرد عليها ، ولا أدري هل كان عقله معه حين كتب ما كتب ، لكنه خمر الإعجاب بالعقل بمقابلة الوحي.

(١١٠) لقاء الباب المفتوح (٨/ ٢٨). لكن قال الإمام أحمد يقول : "إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام" ، أسندها ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٤٥). وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٢٠/١٠) ، أعلام الموقعين لابن القيِّم (١٧٠/٤).

الشبهة الأولى : طعنه في الحديث بالتفرد ونحوه :

حاول الشيخ محمد رشيد رضا أن يرد حديث فاطمة بنت قيس باستحضار كل ما أمكنه من شبهات ولو كان ردها من أوضح الواضحات في الحديث ، فمن ذلك أنه لما وجد الحافظ ابن حجر رد على من زعم تفرد فاطمة ﵂ بالحديث وأورد الشواهد ، لجأ إلى التشويش بتفرد الشعبي(١١١) ، بل شكك في سماعه منها ، وأن الحديث وإن ورد من طرق أخرى غيرها فهو حديث آحاد ، ومن غير المعقول أن يكون أحاداً مع كون النبي ﷺ قاله على المنبر(١١٢). ويرد على ما زعمه من أوجه :

١- ما تقدم من أن فاطمة ﵂ لم تنفرد في الحديث ، بل تابعتها عليه عائشة ﵂ من طريق صحيح ، واعتضد حديثهما بطريق يرويه تابعيان مستوران عن أبي هريرة ﵁ ، وحتى لو ثبت تفردها فإن إجماع أهل السنة قائم على قبول خبر الآحاد إذا توفرت فيه شروط الحديث الصحيح ، كهذا الحديث الذي رواه مسلم وصححه البخاري ، خلافاً لأهل البدع كالمعتزلة الذين تأثر بهم الشيخ محمد رشيد رضا هنا ، لذا قال العلامة ابن القيم عن أنواع آحاديث الآحاد : "وقد كان ﷺ يقطع بصدق أصحابه كما قطع بصدق تميم الداري لما أخبره بقصة الدجال ، وروى ذلك عنه على المنبر ، ولم يقل أخبرني جبريل عن الله ، بل قال: (حدثني تميم الداري) ومن له أدنى معرفة بالسنة يرى هذا كثيرًا فيما يجزم بصدق أصحابه ، ويرتب على أخبارهم مقتضاها من المحاربة والمسالمة والقتل والقتال ... فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة بإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام ، ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء ، وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك ، بل صرح الأئمة

---

(١١١) قال محمد رشيد رضا في تفسير المنار (٩/٤١٠) : "وقد رواه عنها الشعبي وحده ، وهو على جلالته قد روى عن كثير من الصحابة الذين لم يرهم ولم يسمع منهم ، ولكن المحدثين أثنوا على مراسيله أنه صرح بالسماع منها ، وسيأتي من رواه غيرها وغيره" ، فانظر إلى وهاء الحجة مع كونه رد بنفسه على نفسه.

(١١٢) قال في تفسير المنار تفسير المنار (٩/٤١٠) : "إن ما ذكره الحافظ لا ينفي كون الحديث من الآحاد ، والمقام مقام التواتر لما ذكرناه من أسباب توفر الدواعي، ولا ينفي أيضا كونه غريباً أيضاً ، وإن لم يكن فردًا فقد انحصرت الأسانيد لروايته في الشعبي وفي فاطمة بنت قيس".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

بخلاف قولهم ، فممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة وداود بن علي وأصحابه كأبي محمد بن حزم ، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي"(١١٣).

٢- أن صدور الحديث عن النبي ﷺ على المنبر وفي حشد من الصحابة ﷺ لا يلزم منه التواتر في النقل ، وكم من خطبة خطبها النبي ﷺ على المنبر وفي حشد عظيم من الصحابة ومع ذلك لم يروها إلا الواحد أو الاثنان ، فهذه خطبة حجة الوداع التي حضرها الألوف لم تصل إلينا إلا بطريق آحاد لم يبلغ حد التواتر ، وهذه عائشة ﵂ روت حديث بريرة ﵂ (الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) ، وقد خطب النبي ﷺ به ، قالت : "ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشِيَّةً ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُه ، ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ .. فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ»"(١١٤). وأجمعت الأمة على صحته مع أن هذه الخطبة لم تصل لنا إلا من طريق عائشة ﵂.

٣- أن الأئمة قدموا رواية فاطمة بنت قيس ﵂ على اجتهاد كبار الصحابة ﵃ ، كما روى مسلم من طريق أبي إسحاق أن الشعبي لما حدث بحديث «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلاَ نَفَقَةً» ، قال : "ثُمَّ أَخَذَ الأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصًى ، فَحَصَبَهُ بِهِ ، فَقَالَ : وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا ، قَالَ عُمَرُ : لاَ نَتْرُكُ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ ، لاَ نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ ، أَوْ نَسِيَتْ ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ الطلاق :١" ، وقد أصابت فاطمة وأخطأ الخليفة عمر ﵁ ؛ لأن الآية تتناول الرجعية ، وهي ﵂ تروي قصة وقعت لها في المطلقة ثلاثاً ، قال ابن القيم وهو يتحدث عن أصول فقه الإمام أحمد : "وكان فتاويه مبنية على خمسة أصول: أحدها: النصوص ، فإذا وجد النص أفتى بموجبه ، ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان ، ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ..."(١١٥) ، فأين الشيخ محمد رشيد رضا ومن تبعه من عمر ﵁ ؟

---

(١١٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٥١).

(١١٤) رواه البخاري (٢٥٦١) ، ومسلم (١٥٠٤).

(١١٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/٢٤).

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٤- ثم العجب من الشيخ رشيد وهو يتطلب طعوناً يعلم ضعفها حينما يشكك في سماع الشعبي من فاطمة بنت قيس ﵂ ، مع أن الشعبي أبلغ في إثبات السماع بطريق قلما تجده عند غيره ، وكأنه استشرف من سيطعن في سماعه للحديث ، فقال في حديث سيار أبي الحكم عنه عند مسلم وغيره :"دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَأَتْحَفَتْنَا بِرُطَبٍ يُقَالُ لَهُ رُطَبُ ابْنِ طَابٍ ، وَأَسْقَتْنَا سَوِيقَ سُلْتٍ ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلاَثًا أَيْنَ تَعْتَدُّ ؟ قَالَتْ : طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلاَثًا..." فذكره ، وفي حديث عبد الله بن بريدة عنه أنه قال له لها : "حَدِّثِينِي حَدِيثًا سَمِعْتِيهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَسَلَّمَ ، لاَ تُسْنِدِيهِ إِلَى أَحَدٍ غَيْرِهِ ، فَقَالَتْ : لَئِنْ شِئْتَ لأَفْعَلَنَّ ، فَقَالَ لَهَا : أَجَلْ حَدِّثِينِي"(١١٦). وجاء نحوه عن كثير من الرواة عن الشعبي. ثم لو فرض عدم ورود التصريح بالسماع ، فيعلم الشيخ محمد رشيد رضا أن البخاري صححه وهو الذي يشترط اللقاء بين الراوي ومن يروي عنه كشرط لصحة الحديث. ثم قد تابع الشعبيَّ أبو سلمة برواية الحديث عن فاطمة فلم يتفرد به كما تقدم في التخريج. ثم انظر لركاكة وضعف لفظ الشيخ وهو يردد هذه الشبهة فيناقض نفسه بنفسه حين يقول : "وقد رواه عنها الشعبي وحده ، وهو على جلالته قد روى عن كثير من الصحابة الذين لم يرهم ولم يسمع منهم ، ولكن المحدثين أثنوا على مراسيله أنه صرح بالسماع منها ، وسيأتي من رواه غيرها وغيره"(١١٧).

الشبهة الثانية : الطعن في متن الحديث :

حيث زعم الاضطراب في بعض ألفاظ الحديث ، وقد قدمت في هوامش الحديث آنفاً الجواب عن بعضها ، وأضرب مثالاً واحداً يدخل فيه كل ما تتبعه برد الحديث بزعم الاضطراب بين ألفاظه : فقد جاء في لفظ حديث الشعبي الذي رواه مسلم : أن فاطمة قالت : "نَكَحْتُ ابْنَ الْمُغِيرَةِ ، وَهُوَ مِنْ خِيَارِ شَبَابِ قُرَيْشٍ يَوْمَئِذٍ ، فَأُصِيبَ فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَلَمَّا تَأَيَّمْتُ ...". فهذا اللفظ مخالف لما اتفق عليه الرواة في قصة طلاق فاطمة ﵂ من أن زوجها طلقها ثلاثاً ، ففي "صحيح مسلم" من طريق أبي سلمة عن فاطمة : "أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ" ، ثم أورد رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : "أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ

(١١٦) صحيح مسلم (٢٩٤٢).

(١١٧) تفسير المنار ر (٩/٤١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلاَقِهَا" ، ثم أسند من طريق هشيم ، قال : أخبرنا سيار ، وحصين ، ومغيرة ، وأشعث ، ومجالد ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وداود ، كلهم عن الشعبي ، قال : "دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ". ثم أسند من طريق أبي بكر بن أبي الجهم والبهي كلاهما عن فاطمة مثله(١١٨). قال الحافظ ابن حجر : "واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها بانت بالطلاق"(١١٩). قلت : وللعلماء في الجواب على هذا التعارض عدة أجوبة :

أحدها : أن الإصابة هنا ليست بالموت وإنما بما دونها ، فأوردت ذلك على سبيل ذكر الفضل في سياق كونه من خيار شباب قريش ، قال النووي: "وإنما معنى قولها (فأصيب) أي بجراحة أو أصيب في ماله أو نحو ذلك ، هكذا تأوله العلماء قال القاضي : (إنما أرادت بذلك عد فضائله فابتدأت بكونه خير شباب قريش ، ثم ذكرت الباقي"(١٢٠).

الثاني : أن الإصابة على ظاهرها بالموت لكن في الكلام تقديم وتأخير ، فموته ليس له علاقة بالطلاق ، وإنما ذكر مقروناً ببيان الفضل ، قال الحافظ ابن حجر : "والذي يظهر أن المراد بقولها (أصيب) أي مات على ظاهره ، وكان في بعث علي إلى اليمن فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ أي في طاعة رسول الله ﷺ ، ولا يلزم من ذلك أن تكون بينونتها منه بالموت بل بالطلاق السابق على الموت ، فقد ذهب جمع إلى أنه مات مع علي باليمن ، وذلك بعد أن أرسل إليها بطلاقها ، فإذا جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الوهم"(١٢١).

الثالث : إشارة الحافظ ابن حجر آنفاً لإمكان الوهم في الرواية ، وجزم به بعض المتأخرين من شراح صحيح مسلم(١٢٢) ، ولا شك أن هذه اللفظ عن فاطمة بنت قيس ﷺ "فَأُصِيبَ فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ" تفرد بذكرها عبد الوارث بن سعيد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن الشعبي عنها ، وهو صدوق ، وكل الرواة عن

---

(١١٨) صحيح مسلم (١٤٨٠).

(١١٩) فتح الباري (٤٧٨/٩).

(١٢٠) شرح النووي على مسلم (١٨/ ٧٩).

(١٢١) فتح الباري لابن حجر (٤٧٨/٩).

(١٢٢) انظر : منة المنعم في شرح صحيح مسلم (٣٨١/٤).

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الشعبي في حديث الجساسة لم يذكروا هذا اللفظ ، فمنهم — وهم الأكثر– لم يذكروا قصة طلاقها كما مر في التخريج — ومنهم من ذكر الطلاق ثلاثاً ، كسيار أبي الحكم الذي أخرج مسلم حديثه بعد حديث ابن بريدة مباشرة كالتفسير له ، فقال فيه : "طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلاثًا"(١٢٣).

* أقول : ومع ذكر العلماء لهذه الأقوال الثلاثة واتفاقهم على أن هذه اللفظة ليست على ظاهرها ، لم يجرؤ أحد منهم على الطعن في حديث الجساسة لمجرد خطأ وقع لأحد الرواة في لفظة ذكرت عرضاً في الحديث ، مع اتفاق جميع الروايات على ذكر قصة الجساسة ومحاورة الدجال للقوم الذين دخلوا الجزيرة ، وما زال علماء الحديث يبينون شذوذ ألفاظ معينة ذكرها الحفاظ في ثنايا أحاديث رواها الشيخان ، ولم يكن ذلك طعن فيهما.

الرابع : أن هذا المنهج – برد الأحاديث بمجرد اختلاف بعض الرواة في لفظ من ألفاظ الحديث التي لا يقع فيه تضاد يؤثر على دلالة الحديث والحكم الشرعي – لو طبق لما سلم لنا إلا القليل من الأحاديث حتى أحاديث الصحيحين ، ففي الصحيحين أحاديث كثيرة اتفقت الأمة على الاحتجاج بها مع وجود الاختلاف في بعض ألفاظها بما لا يضر في دلالة الحكم ، ففي الصحيحين – مثلاً – حديث أبي هريرة ﷺ في قصة ذي اليدين ، فإن في بعض طرقه أن ذلك كان في صلاة الظهر ، وفي أخرى في صلاة العصر ، وفي أكثر الروايات قال: إحدى صلاتي العشي إما الظهر أو العصر(١٢٤). وقد ذكر ذلك وغيره الحافظ ابن حجر ، فقرر أن اختلاف الرواة في ألفاظ وقعت في "الصحيحين" مما لا ينبني عليه اختلاف في حكم شرعي ، أن ذلك لا يقدح في الحديث ، فقال:

"حديث جابر ﷺ في وفاء دين أبيه ، فإنه مخرج في الصحيح من عدة طرق ، وفي سياقه تباين لا يتأتى الجمع فيه إلا بتكلف شديد ، لأن جميع الروايات عبارة عن دين كان على أبيه ليهود ، فأوفاهم من نخله ذلك العام.

---

(١٢٣) صحيح مسلم (٢٩٤٢).

(١٢٤) انظر : صحيح البخاري (٤٨٢)(١٢٢٧) (١٢٢٩) (٦٠٥١) ، وصحيح مسلم (٥٧٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

د.عصام بن عبد الله السناني

ففي رواية وهب بن كيسان أنه (كان ثلاثين وسقًا) ، و(أن النبي ﷺ كلمه في الصبر فأبى ، فدخل النبي ﷺ النخل فمشى فيها ثم قال لجابر ﷺ جدله ، فجدله بعد ما رجع النبي ﷺ). وفي حديث عبد الله بن كعب عن جابر ﷺ : (أن النبي ﷺ سألهم أن يقبلوا ثمر الحائط ويحللوه ، فأبوا ...).

وفي رواية الشعبي ، عن جابر ﷺ : (أن النبي ﷺ قال له : اذهب فبيدر كل ثمر على ناحية ، وأنه ﷺ طاف في أعظمها بيدراً ، ثم جلس ﷺ ، فقال: ادع أصحابك. فما زال يكيل لهم حتى أدى الله تعالى أمانة والدي) ، وفي آخره (فسلم الله البيادر كلها)[١٢٥].

ففي حمل هذه الروايات اختلاف شديد كما ترى ، وفي حملها على التعدد بعد وتكلف ، والأقرب حملها على ما أشرنا إليه أن المقصود من جميعها البركة في التمر بسبب النبي ﷺ وأن الاختلاف وقع من بعض الرواة.

وكذا حديث جابر ﷺ في قصة الجمل ، فإن الروايات اختلفت في قدر الثمن وفي الاشتراط وعدمه وقد ذكر البخاري ذلك مبيناً في موضعين من صحيحه ، وقال: (إن قول الشعبي بوقية أرجح ، وأن الاشتراط أصح)[١٢٦]. وهو ذهاب منه إلى ترجيح بعض الروايات على بعض وأما دعوى التعدد فيها فغير ممكن.

ومن ذلك حديث عائشة ﷺ في ضياع العقد ونزول آية التيمم.

ففي رواية القاسم أن المكان كان (بيداء) أو (ذات الجيش) ، وفيها (انقطع عقد لي) ، وفيها أنهم (باتوا على غير ماء) ، وفيها (فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فوجدنا العقد تحته) ، وفي رواية عروة (أنها سقطت في الأبواء). وفي رواية عنه (في مكان يقال له الصلصل) ، وفيه (أن القلادة استعارتها عائشة من أسماء ﷺ) ، وفيها: (انسلت القلادة من عنقها) ، وفيها (أن النبي ﷺ أرسل رجلين يلتمسانها فوجداها وحضرت الصلاة ، فلم يدريا كيف يصنعان). وفي رواية (أرسل ﷺ ناساً) ، وعيَّن في رواية منهم : أسيد بن حضير ، وفيها : (أن الذين أرسلوا حضرتهم الصلاة ، فصلوا على غير وضوء)[١٢٧].

---

(١٢٥) انظر : صحيح البخاري (٢٣٩٦) (٢٤٣٤) (٢٧٠٩) (٢٨٨٤).

(١٢٦) انظر : صحيح البخاري (٢٧١٨) (٢٠٩٧) (٢٧١٨) (٢٣٠٩) (٣٠٨٩) ، وصحيح مسلم (٧١٥).

(١٢٧) انظر : صحيح البخاري (٣٣٤) (٣٣٦) (٣٦٧٢) (٣٧٧٣) (٤٥٨٣) (٤٦٠٧) (٤٦٠٨) (٥١٤٦) (٥٢٥٠) (٥٨٨٢) (٦٨٤٤) (٦٨٤٥) ، وصحيح مسلم (٣٦٧).

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

قال ابن عبد البر : (ليس اختلاف النقلة في العقد ، ولا في القلادة ، ولا في الموضع الذي سقط ذلك فيه لعائشة ﷺ ، ولا في كونها لعائشة ﷺ أو لأسماء ﷺ ما يقدح في الحديث ، ولا يوهنه لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود هو نزول آية التيمم ولم يختلفوا في ذلك)".

ثم ساق الحافظ أمثلة أخرى وختم بقوله : "ثم إن الاختلاف في الإسناد إذا كان بين ثقات متساويين ، وتعذر الترجيح ، فهو في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث والحكم بصحته ، لأنه عن ثقة في الجملة ، ولكن يضر وذلك في الأصحية عند التعارض – مثلا – ، فحديث لم يختلف فيه على رواية – أصلاً – أصح من حديث اختلف فيه في الجملة ، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح – والله أعلم – (١٢٨).

قلت : وعلى هذا فكل ما أورده الشيخ محمد رشيد رضا من الاختلاف في ألفاظ حديث فاطمة بنت قيس ﷺ هو من هذا النوع الذي ذكره الحافظ ابن حجر ، كلفظ ابن بريدة وسيار أبي الحكم وأكثر الرواة عن الشعبي في وصف الدابة بقولهم : "فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ" ، وفي رواية داود بن أبي هند وبنحوه عن مجالد عن الشعبي : "فَإِذَا هُمْ بِدَابَّةٍ أَشْعَرَ لاَ يُدْرَى أَذَكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى مِنْ كَثْرَةِ الشَّعْرِ» ، ثم رواية غيلان بن جرير عن الشعبي بلفظ : «فَلَقِيَ إِنْسَانًا يَجُرُّ شَعَرَهُ» ، مع رواية أبي الزناد عن الشعبي : «بِامْرَأَةٍ شَعْثَةٍ سَوْدَاءَ لَهَا شَعَرٌ مُنْكَرٌ» ، ثم رواية الشيباني عن الشعبي : «فَإِذَا هُمْ بِإِنْسانٍ لاَ يَدْرُونَ أَذَكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى مِنْ كَثْرَةِ الشَّعْرِ» ، وفي حديث أبي سلمة عن فاطمة ﷺ : «فَإِذَا بامرأةٍ تَجُرُّ شَعْرَهَا» ، فهذه الروايات يمكن الجمع بينها بأن الجساسة دابة تدب خلقها الله على هيئة امرأة ولكثرة شعرها التبست عليهم حتى لا يدرون أهي حيوان أو آدمي ، ومع ذلك كله فالاختلاف في هذه اللفظة لو حكمنا عليه بالاضطراب ، فلن لا يؤثر ذلك على صحة الحديث لأن جميع الرواة عن الشعبي أثبتوا قصتها ، ولم يختلفوا في حقيقة حوارها معهم ، ودلالتها على الدجال الذي وجدوه موثقاً ، ولم يختلفوا في إثبات أنه الدجال ، أو في نوع المحاورة معه.

---

(١٢٨) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٨٠٢–٨١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الشبهة الثالث : دعوى المعارضة :

معارضة حديث الجساسة ببقاء الدجال في الأرض من عهد النبي ﷺ مع قوله ﷺ فيما ثبت في الصحيحين ، ابن عمر ﷺ ، عن النبيِّ ﷺ ، قال: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا ، لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»(١٢٩). قال شيخنا محمد العثيمين بعد تقريره عدم خلق الدجال بعد : "فإذا طبقنا هذا الحديث على حديث تميم الداري صار معارضاً له ؛ لأن ظاهر حديث تميم الداري أن هذا الدجال يبقى حتى يخرج ، فيكون معارضاً لهذا الحديث الثابت في الصحيحين ، وأيضا فإن سياق حديث تميم الداري في ذكر الجساسة في نفسي منه شيء ، هل هو من تعبير الرسول ﷺ أو لا ؟"(١٣٠).

* والرد على هذه الشبهة أن يقال : إن كثيراً من العمومات دخلها التخصيص ، وإلا لما كان داعٍ لعلم أصول الفقه الذي من مهماته الجمع بن النصوص المتعارضة في الظاهر ، وطريقة أهل العلم في مثل هذه الأحاديث ما ذكروه في كتب الأصول ومصطلح الحديث ، من محاولة الجمع بين تلك الأحاديث ، فإن تعذر فينظر للناسخ والمنسوخ منهما بشروطه ، فإن تعذر فالترجيح بأصوله وقواعده المعتبرة ، ثم التوقف(١٣١) ، لكن التوقف لا يعني التسور بالطعن في الأحاديث الثابتة المجمع على صحتها لمجرد عدم قدرة الناظر في الجمع بين المتعارضين في نظره.

ولذا لما قرر الحافظ القرطبي حياة الخضر بحجة أن العموم في حديث ابن عمر الآنف – وإن كان مؤكد الاستغراق – فليس نصاً فيه ، بل هو قابل للتخصيص ، وأنه كما لم يتناول عيسى عليه السلام ولا الدجال ، فكذلك لم يتناول الخضر عليه السلام(١٣٢). قلت: تأصيل القرطبي متينٌ لو ثبت دليل صحيح يخصص حياة

---

(١٢٩) صحيح البخاري (١١٦) ، صحيح مسلم (٢٥٣٧).

(١٣٠) مجموع فتاوى العثيمين (٢٠/٢). وانظر : لقاء الباب المفتوح (٢٨/٨) ، ودروس للشيخ العثيمين (١٢٠/١١).

(١٣١) قال الحافظ ابن حجر (نزهة النظر في توضيح نخبة:ص ٢٧٦) : "فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث ، أو لا ، وثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ ، وإلا فالترجيح ، ثم التوقف".

(١٣٢) تفسير القرطبي (٤٢/١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

الخضر من عموم حديث ابن عمر ﷺ ، فلما لم يوجد فيبقى حديث الجساسة هو الدليل الصحيح للتمثيل على هذه المسألة.

لذا ذكر العلامة الشنقيطي حديث فاطمة ﷺ فقال : "وهذا نص صالح للتخصيص يخرج الدجال من عموم حديث موت كل نفس في تلك المائة ، والقاعدة المقررة في الأصول: أن العموم يجب إبقاؤه على عمومه ، فما أخرجه نص مخصص خرج من العموم ، وبقي العام حجة في بقية الأفراد التي لم يدل على إخراجها دليل ، كما قدمناه مراراً وهو الحق ومذهب الجمهور ، وهو غالب ما في الكتاب والسنة من العمومات يخرج منها بعض الأفراد بنص مخصص ، ويبقى العام حجة في الباقي ، وإلى ذلك أشار في مراقي السعود في مبحث التخصيص بقوله: وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الأَكْثَرِ إِنْ ... مُخَصِّصٌ لَهُ مُعَيَّنًا يَبِنْ

وبهذا كله يتبين أن النصوص الدالة على موت كل إنسان على وجه الأرض في ظرف تلك المائة ، ونفي الخلد عن كل بشر قبله تتناول بظواهرها الخضر ، ولم يخرج منها نص صالح للتخصيص كما رأيت ، والعلم عند الله تعالى"(١٣٣).

وقال العلامة محمد ناصر الألباني رحمه الله: "حديث الجساسة صحيح ولا مطعن فيه ولا يخالف حديث (فإنه لا يبقى على رأس مائة سنة منها اليوم أحد) ، فإن هذا الحديث عام وقد خص ، فإن الشيطان الرجيم على وجه الأرض ، والشيطان خالد إلى يوم القيامة ، ولفظ الحديث شامل لكل من على وجه الأرض ، وليس خاصاً ببني آدم ، فكما خرج الشيطان من هذا العموم ، فما الذي يمنع الدجال من الخروج من هذا العموم أيضاً ، وما ينبغي أن ترد أحاديث النبي ﷺ بالرأي ، وما كنا لنترك حديث رسول الله ﷺ لكلام أحد ، فالجمع بحمد الله سهل، ولا تعارض ولا منافاة"(١٣٤).

---

(١٣٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣٣٦/٣).

(١٣٤) في سلسلة الهدى والنور الصوتية لأبي ليلي الأثري وهي موجودة باليوتيوب بعنوان «الألباني يزيل الأشكال حول حديث الجساسة».

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

د.عصام بن عبد الله السناني

خاتمة البحث :

أ – أهم النتائج :

١– استعرض البحث طرق حديث فاطمة بنت قيس ﷺ في الجساسة وما ورد له من شواهد بطريقة الاستقراء والتتبع ، ثم أخضعه للمنهج النقدي الذي أوصل لإثبات صحة الحديث وعدم وجود علة فيه أو شذوذ.

٢– أثبت البحث بالتأصيل العلمي أنه لا تعارض بين هذا الحديث وبين الأحاديث التي ذكر فيها النبي ﷺ عدم بقاء أحد ممن هو على وجه الأرض بعد مائة سنة من قوله.

٣– استقراء البحث أقوال أئمة النقد المتقدمين فلم يجد منهم من طعن في الحديث سواء في سنده أو متنه كما فعله بعض المعاصرين.

٤– أظهر البحث مكانة صحيح الإمام مسلم وصحة أصوله التي لم ينتقدها أئمة الحديث عليه ، مما يعزز مكانة الصحيح.

٥– أزال البحث إشكال حديث له تعلق بباب من أبواب الإيمان بعلم الغيب الذي أمرنا بالتسليم فيه للنبي ﷺ المعصوم فيما صح عنه.

٦– استخدم البحث طريقة النقاد في باب "علم العلل" للدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، ورد الشبهات العقلية التي أثيرت ضدها.

ب – **التوصيات** :

١– وجوب العناية بدراسة علل الحديث على ضوء قواعد أئمة النقد المتقدمين وتجليتها خاصة في مجال الدفاع عن السنة النبوية أمام أصحاب الشبهات.

٢– العناية الأكاديمية في الدراسات العليا بالجامعات ومراكز البحوث بالدراسة المتخصصة لمنهج أئمة النقد ، مع إفراد كل علم منهم بدراسة خاصة.

٣– قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بتخصيص أقسام وكراسٍ بحثية لدراسة منهج أئمة النقد المتقدمين ، وتشجيع التأليف فيها بشكل منهجي موسوعي متكامل.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٤- الاهتمام من قبل الجامعات ومراكز البحث فيما تم كتابته من البحوث العلمية والرسائل الجامعية في منهج أئمة النقد ، والتنسيق العلمي بين تلك الدراسات المتنوعة ، والموازنة بين هذه الدراسات لمعرفة المنهج العلمي العام التي سار عليها النقاد.

٥- طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية التي لم تطبع بعد في هذا المجال ، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

د.عصام بن عبد الله السناني

- **Abstract:**

- **Dr.Esam Abdulla al snane**
- **Associate Professor at the college of Sharia and Islamic Studies at Qassim University**

١. The research dealt with achieving the degree of hadith of Fatima bin Qais, who was satisfied with her in the jassasa after collecting his follow-ups and evidence, and reached to prove the validity of the hadith and the absence of a bug or abnormality.

٢. The research showed that there is no conflict between this hadith and the hadiths in which the Prophet said that no one on earth will remain after ١٠٠ years.

٣. The research proved that none of the imams of criticism challenged the attribution or board of this hadith as some contemporaries did, which enhances the quality of the origins of the imam Muslim while not criticizing.

٤. The research showed part of the critics' way of criticizing novels in the section "Science of Ills".

٥. This research addressed a problem in a conversation related to what should be believed from the evils of the hour

A. The Most Important Results:

١. The research reviewed the methods of the hadith of Fatima bint Qais, may God bless her in the jassa and the evidence received by him in the way of extrapolation and traceability, and then subjected him to the analytical critical method that led to prove the validity of the hadith and the absence of a defect in it or abnormalities.

٢. The search through scientific rooting proved that there is no conflict between this hadith and the hadiths in which the Prophet (PBUH) stated that no one on earth will remain after ١٠٠ years of saying

٣. The research extrapolated the words of the advanced criticimams, and there was no one challenging the hadith, either in its support or in its body, as some contemporaries did.

٤. The research showed the correct status of imam Muslim and the validity of his origins that were not criticized by the imams of hadith on him, which enhances the correct status.
٥. The research removed a recent problem that related to one of the doors of faith in the science of the unseen, in which he ordered us to deliver to the infallible Prophet in what is true about him.
٦. The research used the method of critics Avi Bab "Science of Ills" to defend the doctrine of the Sunnis and the Jamaa, and to respond to the mental suspicions raised against it.

B. Recommendations:

١. The need to take care of the study of the ills of hadith in the light of the rules of the imams of criticism advanced and their manifestation, especially in the field of defending the Prophet's Sunnah in front of those who are suspicious.
٢. Academic care in the postgraduates in universities and researches centers through specialized study of the approach of the criticism Imams; especially in the Hadith validity conditions, with separate each science of them with a special study.
٣. Universities and scientific research centers shall allocate research divisions to study the approach of the advanced criticism Imams, the perfect researchers in this regard shall be totally engaged in composing in this subject in an integrated methodological encyclopedic approach that shall be the core of this approach.
٤. Unive
٥. rsities and research centers shall pay attention to the scientific researches and dissertations which have been written in the approach of criticism Imams specially in the Hadith validation conditions, making scientific coordination among those various studies, making balance among these studies to know the general scientific approach which was followed by the critics, and the agreement and disagreement points among them.
٦. Printing the academic scientific dissertations which are not printed yet; to enable the researchers to have benefits from them and coordination among them.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

فهرس المصادر والمراجع

١- الآحاد والمثاني ، المؤلف بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) ، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ، الناشر: دار الراية – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١.

٢- اختصار علوم الحديث ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل ابن كثير ، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، إشراف: د. علي محمد ونيس ، الطبعة: الأولى ١٤٣٥ هـ.

٣- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ، المؤلف: نايف بن صلاح بن علي المنصوري ، الناشر: دار الكيان بالرياض ، مكتبة ابن تيمية بالإمارات

٤- الاستذكار ، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض ، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: علي محمد البجاوي ، الناشر: دار الجيل، بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٢ هـ.

٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لمؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري ، عز الدين ابن الأثير (المتوفى:٦٣٠هـ) ، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ، سنة النشر: ١٤١٥هـ.

٧- الإصابة في تمييز الصحابة ، المؤلف : لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، المؤلف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (المتوفى :١٣٩٣هـ) ، الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان ، عام النشر : ١٤١٥ هـ.

٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١ هـ) ، علق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

١٠- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف : مغلطاي بن قليج الحنفي (المتوفى: ٧٦٢هـ) ، المحقق : عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم ، الناشر : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

١١- إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم ، المؤلف: عياض بن موسى اليحصبي السبتي (المتوفى: ٥٤٤هـ) ، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل ، الناشر : دار الوفاء للطباعة والنشر بمصر ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٩ هـ.

١٢- أمالي ابن بشران ، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ) ، ضبط نصه: عادل بن يوسف العزازي ، الناشر: دار الوطن، الرياض

١٣- أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع، المؤلف: أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي (المتوفى: ٣٣٠هـ) ، المحقق: د. إبراهيم القيسي ، الناشر: المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم – عمان – الأردن ، الدمام ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢.

١٤- الإيمان لابن منده ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، المحقق: د.علي الفقيهي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة : الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٥- البداية والنهاية ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٦- البعث والنشورالمؤلف:، المؤلف أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، حققه: أبو عاصم الشوامي الأثري ، الناشر: مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

١٧- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ) ، المنتقي: أبو الحسن الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) ، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري ، لناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة

١٨- تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى:١٢٠٥هـ) ، المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية.

١٩- التاريخ الكبير ، المؤلف أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٢٠- تاريخ بغداد ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق : الدكتور بشار عواد معروف ، الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢١- تاريخ دمشق. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. المتوفى: ٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع. عام النشر: ١٤١٥ هـ.

٢٢- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ) ، المحقق: عبد الله نوارة ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

٢٣- تحقيق: عادل العزازي ، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ .

٢٤- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ، المؤلف أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، الناشر : مكتبة دار المنهاج بالرياض ، تحقيق : الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم ، ، الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ)

٢٥- ترتيب علل الترمذي الكبير ، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي ، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي ، المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي

النوري ، محمود خليل الصعيدي ، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية — بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٢٦- التسوية بين حدثنا وأخبرنا ، المؤلف: أبو جعفر ابن سلامة الطحاوي (المتوفى:٣٢١هـ) ، حققه : سمير الزهيري ، الناشر: مطابع التقنية بالرياض ، عام النشر: ١٤١٠ هـ.

٢٧- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن

٢٨- تفسير المنار = تفسير القرآن الحكيم ، المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ) ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة النشر: ١٩٩٠ م.

٢٩- تقريب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: محمد عوامة ، الناشر: دار الرشيد – سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ.

٣٠- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) ، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة ، الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

٣١- تهذيب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر:مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند ، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٣٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ، المحقق: د. بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٣٣- الثقات بن أحمد بن حبان ، أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير ، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ، الطبعة: الأولى ، ١٣٩٣ هـ.

٣٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر: عالم الكتب — بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٣٥- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

٣٦- الجرح والتعديل ، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ.

٣٧- جمهرة اللغة ، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

٣٨- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، المؤلف: شمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد ، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

٣٩- حديث أبي عبيدة مجاعة بن الزبير العتكي البصري ، المؤلف: مُجَّاعَةُ بنُ الزُّبَيْرِ البَصْرِيُّ (المتوفى: ١٤٦هـ) ، المحقق: عامر حسن صبري ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٣هـ .

٤٠- حديث الأصم = ضمن مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار ، المؤلف: أبو العباس الأصم محمد بن النيسابوري (٣٤٦ هـ) ، وإسماعيل الصفار أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي (٣٤١ هـ) ، المحقق: نبيل سعد الدين جرار ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٤١- حديث الزهري ، المؤلف: عبيد الله بن عبد الرحمن العوفي الزهري ، أبو الفضل البغدادي (المتوفى:٣٨١هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن البلوط ، الناشر: أضواء السلف، الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

٤٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، السعادة بمحافظة مصر ، (١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م).

٤٣- دروس الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، المؤلف : محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى : ١٤٢١هـ) ، مصدر الكتاب : دروس صوتية بترقيم الشاملة.

٤٤- دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين ، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) ، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.

٤٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ.

٤٦- ديوان الضعفاء والمتروكين ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري ، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، الطبعة: الثانية ١٣٨٧هـ.

٤٧- زاد المعاد في هدي خير العباد ، المؤلف: محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١هـ) ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ.

٤٨- السابع من فوائد أبي عثمان البحيري ، المؤلف: أَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ بنُ مُحَمَّدِ البَحِيْرِيُّ النَّيْسَابُوْرِيُّ (المتوفى: ٤٥١هـ) ، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٩- سنن ابن ماجه ، المؤلف: ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٠- سنن أبي داود ، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٥١- سنن الترمذي ، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وجماعة ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ .

٥٢- السنن الكبرى ، المؤلف : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢١ هـ.

٥٣- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها ، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) ، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، الناشر: دار العاصمة – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٥٤- سير أعلام النبلاء ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) ، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ.

٥٥- شرح السنة ، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش ، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٦- شرح مشكل الآثار ، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى - ١٤١٥ هـ.

٥٧- الشريعة ، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي ، الناشر: دار الوطن — الرياض ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ.

٥٨- صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) ، حققه : شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٥٩- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر ، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٠- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٦١- الضعفاء الكبير ، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ) ، المحقق: عبد المعطي قلعجي ، الناشر: دار المكتبة العلمية — بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٤هـ.

٦٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ.

٦٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، الناشر: دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩هـ.

٦٤- الفوائد ، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد الرازي (المتوفى: ٤١٤هـ) ، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢.

٦٥- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان.

٦٦- كشف المشكل من حديث الصحيحين ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، المحقق: علي حسين البواب ، الناشر: دار الوطن – الرياض.

٦٧- لسان الميزان ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٦٨- لقاء الباب المفتوح ، المؤلف : محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى :١٤٢١هـ) ، مصدر الكتاب : دروس صوتية ترقيم الشاملة.

٦٩- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ، المؤلف: شمس الدين أبو العون السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ) ، الناشر: مؤسسة الخافقين بدمشق ، الطبعة: الثانية – ١٤٠٢ هـ.

٧٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

٧١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) ، المحقق: حسام الدين القدسي ، الناشر: مكتبة القدسي ، القاهرة ، عام النشر: ١٤١٤ هـ.

٧٢- مجموع الفتاوى ، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، المتوفى: ٧٢٨هـ) ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، عام النشر: ١٤١٦هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ - ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٧٣- مجموع فتاوى ورسائل ، المؤلف محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى :١٤٢١هـ) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، الناشر : دار الوطن - دار الثريا

٧٤- مختار الصحاح ، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ.

٧٥- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١هـ) ، اختصره: شمس الدين البعلي الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ، المحقق: سيد إبراهيم ، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، المؤلف: علي بن سلطان، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) ، الناشر: دار الفكر، ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٧- المستدرك على الصحيحين ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ب النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٧٨- مسند أحمد ، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) ، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٩- مسند إسحاق بن راهويه ، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر : مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

٨٠- مسند الحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير ، دار السقا بدمشق ، الطبعة الأولى (١٩٩٦ م) حققه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ.

٨١- مسند الروياني ، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ) ، المحقق: أيمن علي أبو يماني ، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٨٢- مسند الطيالسي ، المؤلف أبو داود سليمان بن داود البصرى ، الناشر : دار هجر بمصر ، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ).

٨٣- المصنف في الأحاديث والآثار ، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة (المتوفى: ٢٣٥هـ) ، المحقق: كمال الحوت ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٨٤- معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود ، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد ابن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) ، الناشر: المطبعة العلمية – حلب ، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ.

٨٥- معجم ابن الأعرابي أبو سعيد أحمد بن محمد ي ، دار ابن الجوزي بالسعودية ، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ) ، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني.

٨٦- معجم أبي يعلى ، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ) ، المحقق: إرشاد الحق الأثري ، الناشر: إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٨٧- معجم البلدان ، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) ، الناشر: دار صادر، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٨٨- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، الطبعة: الثانية.

٨٩- المعجم لابن المقرئ ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ) ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد ، الناشر: مكتبة الرشد الرياض ، شركة الرياض للنشر ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

٩٠- معرفة أنواع علوم الحديث ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، المحقق: نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٩١- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، المؤلف : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) ، حققه: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال ، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت) ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٩٢- مناقب الإمام أحمد ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: دار هجر ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٩٣- منة المنعم في شرح صحيح مسلم ، المؤلف: صفي الرحمن المباركفوري ، الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص١٢٥٢ – ١٣١٩ (ربيع الأول ١٤٤١هـ / نوفمبر ٢٠١٩م)

٩٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٩٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر ، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق ، الطبعة: الثالثة، هـ،.

٩٦- النكت على كتاب ابن الصلاح ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٩٧- النهاية في غريب الحديث والأثر ، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م